

تحفة الأخيار على الدر المختار لإبراهيم بن مصطفى الحلبي

(المتوفى ١١٩٠هـ - ١٧٧٦م) (باب الرضاع)

من لوحة (١) إلى لوحة (٦) من الجزء الثاني

- دراسة وتحقيق -

.....

د. حازم حمد

مديرية تربية صلاح الدين / سامراء

البريد الإلكتروني : Slamsahm123@gmail.com



الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته أجمعين... وبعد:

لما كانت الأمة الإسلامية قد عولت منذ مدة كبيرة في عباداتها ومعاملاتها على فقه المذاهب المدونة، وخاصة فقه المذاهب الأربعة؛ لأن الله قد هيا لهذه المذاهب من جمعها، ودونها، وهذبها، ونقحها، فتيسرت الاستفادة منها لمن أراد الانتفاع بها، ومما لا يسع أحدا إنكاره أن فقه الأئمة الأربعة - خصوصاً - قد توارثه الفقهاء والمجتهدون البارعون جيلاً بعد جيل، وهو مركون في مكتبات المخطوطات المنتشرة في العالم.

وإن الاتجاه إلى إظهار مخطوطات العلماء السابقين بتحقيقها ودراستها لدى طلاب العلم في مراحل الدراسات العليا اتجاهاً مباركا، وكان على عاتقهم تسليم هذه الأمانة العظمى للأجيال بعدهم على صيغة كتاب واضح المعالم مذلل المصاعب، وقد تشرفت - مع اعترافي بالتقصير - بالانضمام في هذا الركب المبارك، انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية، وحبّي الكبير لعلم الفقه وأهله ورجاء الحصول على هذا الفضل العظيم، فاخترت (باب الرضاع) من (كتاب تحفة الأخيار على الدر المختار) لمؤلفه إبراهيم بن مصطفى الحلبي (رحمه الله تعالى)، لأنه مخطوط جدير بالتحقيق والخراج إلى النور وقد سبقني عدد من الباحثين من أساتذة وطلبة في مراحل الدراسات العليا في جامعة سامراء، وقسمته إلى قسمين: القسم الأول: القسم الدراسي. والقسم الثاني: قسم التحقيق، وكما فصلته في ثنايا البحث، والله تعالى أسأل أن يتقبله مني وأن ينفع به المسلمين.

الكلمات المفتاحية: الرضاع، إبراهيم بن مصطفى الحلبي، الفقه الإسلامي.

Tuhfat al- AKhayyar Ali al- Durr al- Mukhtar by Ibrahim bin Mustafa al- Halabi (1190- 1776) (The Company's Book) from plate (1) to plate (6) – Study and investigation

Dr. Hazem Hamad

Salah al-Din Education Directorate / Samarra

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and blessings and peace be upon the Prophet Mohammed , who has been sent as mercy to the worlds, and upon his family, companions, wives and offspring all .

The Islamic nation has relied for a long time in its worship and dealings on the jurisprudence of the codified schools of thought, especially the jurisprudence of the four schools; Allah has prepared those who compiled them, wrote them, and edited them, so that it was possible to benefit from them for those who wanted to benefit from them, and what no one can deny is that the jurisprudence of the four imams- especially- has been inherited by the jurists and skilled mujtahids, generation after generation, and it is housed in the scattered manuscript libraries In the world .

The tendency to show the manuscripts of former scholars by investigating and studying them among students of knowledge in the stages of postgraduate studies is a blessed trend, and it was upon them to hand over this great trust to the generations after them in the form of a book with clear features and affliction of difficulties, and I was honored- with my admission of negligence- to join this blessed side, starting From a sense of responsibility, and my great love for the science of jurisprudence and its people and the hope of obtaining this great merit

I chose (The Company's Book) from “Tuhfat al- AKhayyar Ali al- Durr al- Mukhtar” by its author Ibrahim bin Mustafa al- Halabi (may God Almighty have mercy on him), because it is a manuscript worthy of investigation and output to the light. There are two parts: the academic section and the investigation section, as we have separated it in two parts of the research, I ask Allah Almighty to accept it and to benefit the Muslims by using it.

Keywords: Breastfeeding, Ibrahim bin Mustafa Al-Halabi, Islamic jurisprudence.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته إلى يوم الدين.

أما بعد: فلاشك أن التعرف على أحكام الرضاع يعد من الأمور الفقهية التي تناولها علمائنا بتفصيل دقيق، وذلك لما يترتب على الرضاع من أحكام شرعية يستلزم الوقوف عليها، ودراستها بشيء من التفصيل، وقد جاءت هذه المخطوطة تبين بعض الأحكام التي وقف العلماء عليها، فقامت بتحقيقها ودراستها لأخرجها للقارئ ويكون على دراية تامة بما جاء بها.

ودراسة أحكام الرضاعة في وقتنا الحاضر تعد من مهمات طلبة العلم؛ وذلك لأن كثيراً من الناس يجهلون أحكامها مما يؤدي إلى وقوع مشاكل جمة فيها، فقد جاءت الآيات والأحاديث توضح الأحكام الدقيقة فيها، منها قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة ٢٣٣]

كما قد جاءت أحاديث تبين الأحكام الواردة في الرضاعة، ومنها عن عقبة بن الحارث رضي الله عنه مرفوعاً: أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت أمة سوداء، فقالت: قد أرضعتكما، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله، قال: فأعرض عني. قال: فَتَتَحَيَّتُ فذكرت ذلك له. قال: كيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما؟ قال رسول الله صلى الله عليه وآله في بنت حمزة: (لَا تَحِلُّ لِي، يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وهي ابنة أخي من الرضاعة)، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وعندي رجل، فقال: يا عائشة، من هذا؟ قلت: أخي من الرضاعة، فقال: (يا عائشة: انظرين من إخوانكن؟ فإنما الرضاعة من المجاعة).

فهذه الأحاديث بينت أحكام الرضاعة وأنها تحرم النكاح فلا يجوز بعد ذلك أن يتزوج الرضيع أخته أو أمه أو أي امرأة تكون قريبه من الرضاعة، وفق القاعدة العامة التي استنبطها العلماء من هذه النصوص: (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب).

أهمية الموضوع:

إنَّ من أكبر الأعمال شأنًا، وأكثرها فضلًا، وأعظمها نفعًا وأجرًا، خدمة الشريعة المطهَّرة - جمعًا ودراسة، تدوينًا وتهذيبًا، تحقيقًا واستنباطًا - حتى تتيسر الاستفادة منها للأمة الإسلامية وطلابها .

ونظرًا للقيمة العلمية والتاريخية للمخطوطات التي قُبعت زماناً طويلاً من دون أن ينفذ عنها غبار النسيان، لاسيما في زمان فترت فيه الهمم وانشغل الناس فيه عن طلب العلم وخصوصا العلم الشرعي، وددت الانضمام في ركب التحقيق المبارك.

سبب اختيار الموضوع:

اخترت (باب الرضاع) من (كتاب تحفة الأخيار على الدر المختار) لمؤلفه إبراهيم بن مصطفى الحلبي (رحمه الله تعالى)؛ لأنه مخطوط جدير بالتحقيق والخراج الى النور وقد سبقني عدد من الباحثين من أساتذة وطلبة في مراحل الدراسات العليا في جامعة سامراء .

المعوقات:

لا يخلو بحث من معوقات أثناء كتابته، وقد تمثلت المعوقات في بحثي هذا بفقد بعض الكتب التي يحيل اليها المؤلف مما اضطرني الى التوثيق من كتب أخرى.

الخطة مفصلة:

وفي رحلة البحث عن النسخ المخطوطة وإجراء مقابلة بين النسخ وضعت خطة لبحثي هذا تمثلت بما يأتي:

القسم الدراسي، واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالإمام علاء الدين الحصكفي، وتضمن:

أولاً: إسمه .

ثانياً: مولده ونسبته .

ثالثاً: نشأته .

رابعاً: حياته العلمية (شيوخه - تلاميذه - مؤلفاته) .

خامساً: وفاته .

المطلب الثاني: التعريف بـ(صاحب المخطوط) إبراهيم بن مصطفى الحلبي وحاشيته،

وتضمن:

أولاً: اسمه وكنيته ولقبه .

ثانياً: مولده ونسبته .

ثالثاً: نشأته .

رابعاً: رحلته في طلب العلم .

خامساً: حياته العلمية (شيوخه - تلاميذه - مؤلفاته) .

سادساً: وفاته .

المطلب الثالث: دراسة كتاب تحفة الأخيار، وتضمن:

أولاً: عنوان الكتاب ونسبته لمؤلفه .

ثانياً: منهج صاحب الحاشية في كتابه (تحفة الاخيار) .

المطلب الرابع: منهجي في التحقيق .

المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج من المخطوط، وتضمن .

أولاً: وصف النسخ الخطية للكتاب .

ثانياً: نماذج من المخطوط، علماً بأنني وضعت نماذج من المخطوط للوحة (أ) فقط وذلك خشية الإطالة .

أما القسم الثاني فكان النص المحقق (باب الرضاع).

هذا وما كان من تقصير أو زلل فهو من العبد المقصر، وما كان من صواب فمن الله الموفق، والله تعالى أسأل أن يتقبله مني وأن ينفع به المسلمين.

(القسم الدراسي)

المطلب الأول: التعريف بالإمام علاء الدين الحصكفي

أولاً: إسمه:

محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين^(١).

ثانياً: مولده ونسبته:

ولد الإمام علاء الدين الحصكفي في دمشق سنة (١٠٢٥هـ - ١٦١٦م)^(٢)، وينسب الإمام علاء الدين ب (الحصكفي)^(٣) إلى حصن كيفا وهي مدينة من ديار بكر، وبه اشتهر^(٤).

ثالثاً: نشأته:

نشأ الإمام علاء الدين الحصكفي في دمشق، مسقط رأسه، نشأً علميةً، مثل عامة طلبة العلم، في بيت فضل وعلم، فمنذ نعومة أظافره قرأ على يد والده الشيخ علي واخذ يطلب العلم في بلده وانتقل إلى مشايخ عدة في أرجاء البلاد^(٥).

رابعاً: حياته العلمية:

أ - شيوخه:

كان للإمام علاء الدين الحصكفي مشايخ كثيرون ومنهم:

١ - الشيخ منصور بن علي السطوحي المحلي المصري، سكن بالقاهرة ثم القدس فدمشق، ومن مؤلفاته الدرر في شرح المقتضى من أخبار من مضى في التاريخ والتراجم (ت ١٠٦٦هـ) ودفن بالبقيع^(٦).

٢ - الشيخ فخر الدين بن زكريا بن إبراهيم بن عبد العظيم بن أحمد القدسي المعروف، ب (المعري الحنفي)، وتفقّه على يد الشهاب الشوبري، وأبي الحسن الخطيب الشربيني، وغيرهم، (ت ١٠٧٠هـ)^(٧).

ب - تلاميذه:

اشتهر الإمام علاء الدين الحصكفي بكثرة تلاميذه الذين أخذوا عنه وانتفعوا به وأفادوا من علومه

التي تميز بها كالفقه وأصوله وغيرها ومن هؤلاء التلاميذ نذكر منهم باختصار ما يأتي:

- ١- الشيخ درويش بن ناصر الدين المعروف بالحلواني، الحنفي الدمشقي الخلوتي (ت ١١٠٧هـ)^(٨).
- ٢- الشيخ محمد أمين بن فضل الله المحبي، الحموي، الدمشقي، صاحب كتاب (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر) (ت ١١١١هـ)^(٩).
- ٥- الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الشهير بـ (العمادي)، الدمشقي الحنفي (ت ١١٣٥هـ)^(١٠).

ت - مؤلفاته:

لقد حفلت حياة الإمام علاء الدين الحصكفي بجهود طيبة مثمرة في مجال العلم تعليمياً وإقراءً وتأليفاً مما عكس ذلك على مؤلفاته التي كتب لها الله القبول وانتشرت في البلاد، من أبرزها:

في العقائد:

مختصر الفتاوى الصوفية^(١١). مخطوط.

وفي الفقه:

- ١- الدر المختار شرح تنوير الأبصار^(١٢). مطبوع في دار عالم الكتب.
 - ٢- إفاضة الأنوار على أصول المنار وهو شرح على المنار للنسفي ابتداءً في تأليفه أوائل شهر ذي القعدة سنة (١٠٥٤هـ) (١٣). مطبوع في مكتبة الرشد.
 - ٣- الدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر^(١٤).
 - ٤- (خزائن الأسرار وبدائع الأفكار) وهو شرح مطول (لتنوير الأبصار) وصل فيه إلى باب الوتر والنوافل، وقدّر انه تمام الكتاب بعشرة مجلدات وكتب منها مجلد واحد^(١٥). مخطوط في شبكة الألوكة
- #### وفي النحو
- شرح قطر الندي^(١٦).

وله أيضاً رسائل وفتاوى، منها: الجمع بين فتاوى ابن نجيم والتمرتاشي، وتعليقه على الصحيح البخاري تبلغ نحو ثلاثين كراسة، وتعليقه على تفسير القاضي البيضاوي وغير ذلك من الرسائل والتحريرات وغيرها^(١٧).

خامساً: وفاته:

توفي الإمام علاء الدين الحصكفي، (رحمه الله تعالى) يوم الاثنين سنة (١٠٨٨هـ) عن عمر ثلاث وستين سنة، ودفن بمقبرة باب الصغير^(١٨).

المطلب الثاني: التعريف بـ (صاحب المخطوط) إبراهيم بن مصطفى الحلبي وحاشيته

أولاً: اسمه وكنيته ولقبه:

هو إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم^(١٩)، ويكنى بـ (أبي الصفاء)^(٢٠) ويلقب بـ: (برهان الدين)^(٢١).

ثانياً: مولده ونسبته:

ولد الإمام العلامة إبراهيم بن مصطفى الحلبي المداري (رحمه الله تعالى) نزيل القسطنطينية^(٢٢) في حلب وينسب لها، والمصادر التي بين أيدينا لا تمدنا بتاريخ ولادته، ولكن ذكر أنه ولد بحلب، ومن خلال التتبع لكتب التراجم، وجدنا أن أحد شيوخه، وهو إلياس بن إبراهيم الكردي، المتوفى، سنة، (١١٣٨هـ)، وهذا حتماً يدل على الإمام إبراهيم بن مصطفى الحلبي، كانت ولادته في الغالب قبل هذه السنة^(٢٣).

ثالثاً: نشأته:

لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن حياته الخاصة أكثر من أنه نشأ نشأة علمية، وأنه من أهل حلب نشأ وترعرع فيها وأنه مهر بالعلوم واشتهر بالذكاء والفضيلة، وكان مكباً على المطالعة والإقراء ليلاً ونهاراً وتصدر للإلقاء الدروس الفقهية، وأفتى وأجاد وانتفع الناس به، ولم يزل كذلك حتى توفي (رحمه الله تعالى)^(٢٤).

رابعاً: رحلته في طلب العلم:

إن الرحلة في طلب العلم من الأمور الأساسية، وهي مهمة جليلة، فهي إحدى أسباب اكتساب العلم في كل زمان ومكان، والتي تدل على حرصه في اكتساب العلم، والمعرفة، وقد أمره شيخه صالح المواهبي شيخ القادرية^(٢٥) بالرحلة إلى مصر حيث أقام بها سبع سنين، وأتقن علم المعقولات والمنقولات، "وأذن له المشايخ بالتدريس فأقرأ الدر المختار، وهو أول من أقرأه في تلك الديار وأول محشى له فأقرأه في أربع سنوات مع الملازمة التامة وأقرأ الهداية وغيرها وأنفع به الجُلّ، واشتهر بالذكاء والفضيلة"^(٢٦)، ثم رجع إلى بلده، وبعدها عاد إلى القاهرة، حيث أثرى ثراء واسعاً، ثم نُكب، ورحل إلى قسطنطينية، ودرس في جامع السلطان سليم، وآيا صوفيا، وانتفع به خلق كثير^(٢٧).

خامساً: حياته العلمية:

أ- شيوخه:

تلقى الإمام إبراهيم الحلبي العلوم على عدد كبير من العلماء والشيوخ الفضلاء في مختلف العلوم العقلية والنقلية، ومنهم:

١- الإمام أبو المواهب بن عبد الباقي الحنبلي البعلي الدمشقي مفتي الحنابلة بدمشق، الشهير جده بابن البدر (ت ١١٢٦هـ)^(٢٨).

٢- الشيخ إلياس بن إبراهيم بن داود الكردي، الشافعي، الصوفي، نزيل دمشق (ت ١١٣٨هـ)^(٢٩).

٣- الشيخ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الشهير، بالنابلسي، ولد في دمشق (ت ١١٤٣هـ) (٣٠).

ب- تلاميذه:

اشتهر الإمام إبراهيم الحلبي بكثرة طلابه وكانت دروسه تمتلئ بطلبة العلم ويحضر دروسه العلماء والأمرء؛ وغالب محققي الأزهر تلامذته، أما في بلاد الروم فلا يحصون لكثرتهم وهذا يدل على غزير علمه وفطنته وإن إحصاء جميع الطلاب الذين أخذوا العلم عن الإمام أمر صعب، وفيما يأتي أشهر تلامذته:

١- الوزير محمد راغب باشا، وهو سياسي، عصامي، تركي، وهو عالم باللغة العربية (ت ١١٧٦هـ) (٣١).

٢- إسحق بن محمد بن اسحق بن يحيى الشهير، (بابن المنلاجق)، الحنفي، القسطنطيني (ت ١١٩٥هـ) (٣٢).

٣- الشيخ محمد بن عثمان بن محمد بن عثمان، الشماع الحلبي، الحنفي، (ت ١٢٠٤هـ) (٣٣).

ت- مؤلفاته:

للشيخ إبراهيم الحلبي العديد من المؤلفات القيمة التي تدل على وفرة اطلاعه وسعة باعه في الفقه والأدب واللغة وغيرها من العلوم، ومنها:

في الفقه:

حاشية (تحفة الأخيار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)، وهي الحاشية التي شرعنا في تحقيقها:

وفي السيرة:

نظم السيرة (٣٤).

وفي العروض:

رسالة في العروض (٣٥).

وفي علم الكلام:

أ- كتاب اللعة، في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد (٣٦).

ب- شرح جواهر الكلام (٣٧).

سادساً: وفاته:

توفي الإمام إبراهيم بن مصطفى الحلبي (رحمه الله تعالى) في شهر ربيع الآخر سنة ١١٩٠هـ - ١٧٧٦م)، ودفن بقسطنطينية جوار سيدنا أبي أيوب الأنصاري (٣٨) (٣٩).

المطلب الثالث: دراسة كتاب تحفة الأخيار

أولاً: عنوان الكتاب ونسبته لمؤلفه:

لقد ذكر الإمام إبراهيم الحلبي أنَّ اسم كتابه (تحفة الأخيار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار) في مقدمته التي ابتدأ بها كتابه فقال: "وسميتها تحفة الأخيار على الدر المختار"، وقد ذُكرت في النسخة (أ) باسم (تعليقات على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)، وفي نسخة (ب) و(ج)، (حاشية تحفة الاخيار على الدر المختار)، وعند التتبع لكتب التراجم نجد انها اشتهرت بـ (تحفة الأخيار على الدر المختار)^(٤٠).

ثانياً: منهج صاحب الحاشية في كتابه (تحفة الاخيار):

استهل الشارح كتابه بمقدمة قصيرة، ابتدأت بحمد الله والصلاة والسلام على رسوله (ﷺ)، ثم ذكر سبب تأليفه للكتاب، وتسميته بـ (الدر المختار شرح تنوير الأبصار)، ثم شرع بذكر المسائل الفقهية، والتي سار عليها وكما يأتي بيانه في القسم المخصص لي:

١. اعتمد الإمام الحلبي بيان المسائل والأحكام، بشكل متزن فلا هو بالطويل الممل، ولا بالموجز المخل.
 ٢. اعتمد على كتب شروح الكنز (كنز الدقائق) لمن سبقه من الأئمة الحنفية، وكان اعتماده ليس بالقليل سواء أكان بالنص أم بتغيير الألفاظ وبما لا يخل بالمسألة، كقوله: "وهو معلوم مقدور التسليم فيجوز، كذا في التبيين"^(٤١)، وقوله: "(قوله: أو وصية) زاد في البحر أو صدقة..."^(٤٢).
 ٣. يذكر مصطلحات لغوية ويشير إليها من كتب المعاجم، كقوله: "وفي القاموس: والزَّمْرَمَةُ: الصوت البعيد له دوي..."^(٤٣).
 ٤. يذكر الكثير من المصادر بأسماء مؤلفيها، كقوله: "كذا في القهستاني"^(٤٤).
 ٥. يسمي الجمل البلاغية باسمها، كقوله: "(قوله: بئمنها وعقرها) نشر مرتب"^(٤٥).
 ٦. اعتمد الإمام على العديد من المصادر المطبوعة في وقتنا الحالي وأحيانا يعتمد على مصادر لم تطبع لغاية الآن، كالفتاوى العمادية^(٤٦).
- هذا أهم ما يمكن تسجيله عن المنهجية التي صاحبتني عن تحقيقي الجزء المخصص لي، علما بوجود غير هذه الملاحظات في الأبواب الأخرى.

المطلب الرابع: منهجي في التحقيق

كان عملي في تحقيق هذا الجزء من المخطوط متمثلاً بالأمور الآتية:

١. التثبت الكامل من النسخ، اتخذت من نسخه مكتبة حجي سليم آغا - استنبول والتي هي برقم (٣٠٣) ورمزها (أ) أصلاً في العمل، لأنها النسخة الأكثر ضبطاً واتقاناً وأنها نسخت من مسوده المؤلف، وكانت من أوضح النسخ.

٢. قمت بنسخ المخطوط وبمقابلته وبمقابلته النسخ لإظهار النص بالشكل المطلوب ووجدت من خلال المقابلة اختلافات ليست بالقليلة وحسب الظن أنها من النساخ في الغالب، وقد رمزت للنسخة الأصل — (أ) وللنسخة الثانية (ب) وللنسخة الثالثة (ج) وللرابعة (د) .
٣. اذا وضعت زيادة على الأصل من النسخة (ب) أو (ج) أو (د) مما يخدم النص أشرت لذلك في الهامش.
٤. فصلتُ بين لوحات النسخة (أ) هكذا (/) بقوسين ووضعت بينها رقم اللوحة، ورمزت للوجه بـ (أ) وللظهر بـ(ب).
٥. ترجمت للأعلام وذلك بالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات.
٦. عرفت الكتب الواردة في المخطوط.
- ٧.
٨. كتبت المتن (الدر المختار) في أعلى الصفحة وبخط غامق، وحاشية (تحفة الأخيار) في أسفلها وفصلت بينهما بخط .
٩. عزوت النقول إلى المصادر العلمية التي ذكرها المؤلف، فان لم أجدها عزوت النقل إلى احد المصادر في المذهب الحنفي .
١٠. اعتمدتُ في توثيق بعض النقول من مخطوطات أما لكونها غير مطبوعة أو محققة.
١١. شرحت الكلمات الغريبة، وعرفت بالمصطلحات العلمية الواردة في المخطوط.
١٢. علقت على بعض المواطن التي تحتاج إلى بيان وتوضيح.
- المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج من المخطوط**
- أولاً: وصف النسخ الخطية للكتاب:**
- اتبعتُ نسخ المخطوطات طرائق إملائية تخالف الطرائق الإملائية الحديثة، وبعد اطلاعي على هذه النسخ وجدتُ ما يأتي:-
١. ليّنوا مجموعة من الهمزات في مواضع مختلفة من اتفاق في الألفاظ نحو (خمس مائة) في (خمسائة).
 ٢. وحذفوا الهمزة في بعض المواضع نحو: (إن شا) في (إن شاء) .
 ٣. وخلطوا بين الألف الممدودة والمقصورة في بعض المواضع نحو: (قرأ، قرى).
 ٤. وحذفوا بعض الألفات، ولاسيما في قولهم: (ثلاثة، ثلثين) في (ثلاثة، ثلاثين) .
- لكتاب "تحفة الأخيار على الدر المختار" نسخ خطية متفرقة محفوظة في مكتبات العالم، حرصت أن أجمع أفضل النسخ التي تصلح للتحقيق.
- وقد اعتمدتُ في تحقيقي لهذا الكتاب على أربعة نسخ خطية، وجعلت لكل واحدة منها رمزاً، وفي ما يأتي وصف النسخ مقدماً التي اعتمدتها أصلاً من حيث

الأهمية، ثم التي تليها:

أولاً: نسخة الأصل (أ):

وهي نسخة مكتبة لاله لي، برقم (٨٦٣)، والم محفوظة ضمن مكتبة السليمانية- تركيا إسطنبول، تقع هذه النسخة في مجلدين، المجلد الأول في (٣١٨) لوحة، والمجلد الثاني في (٣٣٩) لوحة، أي: (٦٥٧) لوحة للمجلدين = (١,٣١٤) صحيفة وعدد الأسطر في كل صحيفة (٢٥) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد متفاوتة تتراوح ما بين (١٠ - ١٢) كلمة، حالتها جيدة، خطها جيد مقروء، وعلى الورقة الأولى كتب اسم الكتاب: (هذه حواشي على الدر المختار شرح تنوير الأبصار للعالم العلامة مولانا الشيخ إبراهيم الحلبي بلداً الحنفي مذهباً حفظه الله ونفعنا به، أمين) وعليها ختم دائري، كتب فيه: (هذا وقف سلطان الزمان الغازي سلطان سليم خان بن السلطان مصطفى خان عفى عنهما الرحمان ١٢١٧هـ). وعليها تملك وختم باسم (السيد محمد شمس الدين المدرس، المعروف بابن المدانوي).

ومما ينبغي الإشارة إليه في توصيف نسخة (أ) هي نسخة تامة الجزأين كتب المجلد الأول: (في يوم الخميس في سابع عشر من شهر شعبان المعظم الذي هو من شهور سنة ثمانية وخمسين ومئة والـ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وغفر الله لكاتبه وقارئه، ومن نظر فيه وأصلحه ولمحببيه ولجميع المسلمين، أمين)، والمجلد الثاني: (وكان الفراغ من هذا التسويد يوم الأربعاء رابع شهر المحرم الحرام افتتاح سنة (١١٥٩) تسع وخمسين ومئة والـ بعد الهجرة النبوية على يد كاتبه أفقر العباد إلى مولاه الغني عبده موسى الزويري، عفى الله عنه وعن والديه والمسلمين أمين).

وكلماتها واضحة مقروءة، لكن وقع فيها التصحيف والقليل من التحريف، والتكرار، وقدمتها لأنها كتبت في حياة المؤلف، وهي خالية من الخرم، والطمس، والبياض، والرطوبة، كتبت بلون أسود واضح، وكلمة الأبواب والفصول، وكلمة (قوله) بلون أحمر.

ثانياً: نسخة ب:

وهي النسخة المحفوظة في مكتبة أسعد أفندي- اسطنبول تركيا، برقم (٦٠٤)، تقع هذه النسخة في مجلد واحد، عدد ألواحها (٤٣٣) لوحة = ٨٦٦ صحيفة، وعدد الأسطر في كل صحيفة (٢٧) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد متفاوتة تتراوح ما بين (١٢ - ١٨) كلمة، حالتها غير جيدة أصابها الرطوبة وبعض الكلمات طمست، واللوح الأولى والثانية منها طمست وشوهت، خطها معتاد، وافق تاريخ نسخها سنة (١١٦٥) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام على يد كاتبه لنفسه الفقير إلى ربه الغني (عمر عبد الكريم اللواحي).

ثالثاً: نسخة ج:

وهي النسخة المحفوظة في مكتبة راغب باشا- اسطنبول تركيا، برقم (٤٧٧)، تقع هذه النسخة في مجلد واحد، عدد ألواحها (٣٤٥) لوحة = ٦٨٩٠ صحيفة، وعدد الأسطر في كل صحيفة (٣٥) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد متفاوتة تتراوح ما بين (١٣ - ١٦) كلمة، حالتها جيدة، خطها نسخ. خلت الورقة الأولى من عنوان المخطوط، وعليها ختم كتب فيه: (حسبي الله، دخل من الكتب التي أوقفها الفقير إلى آلاء ربه ذي المواهب محمد المدعو بين الصدور بالراغب، وكفى عبده)، عليها تاريخ وقف سنة (١٢٠٢هـ)، باسم الواقف رضوان آغا.

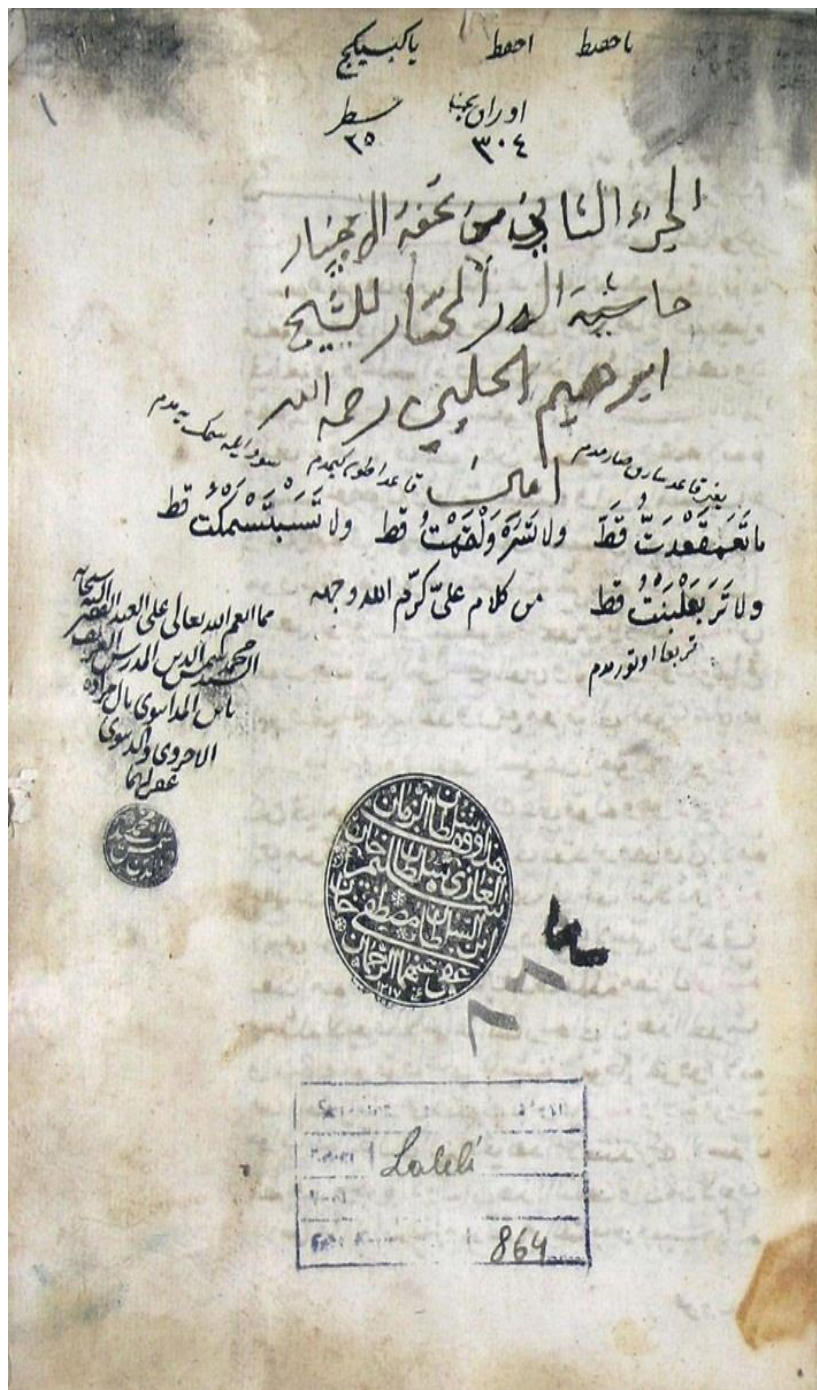
ومما ينبغي الإشارة إليه في توصيف نسخة (ج) هي نسخة تامة واضحة كلماتها مقروءة مستقيمة ندر فيها السقط والتحريف، وهي خالية من الخرم، والطمس، والبياض، والرطوبة، كتبت بلون أسود واضح، وكلمة الأبواب والفصول، وكلمة (قوله) بلون أحمر. وتضمنت بداية المخطوط (٤ لوحات) فهرست شامل لجميع العناوين، والورقة الأولى منها مؤطرة بإطار ذهبي في أعلاها زغرفة نباتية، وباقي صفحاتها إطار عادي بلون أحمر. ناسخها (مصطفى بن أحمد الطرابلسي الحنفي الشاذلي) وتاريخ نسخها (١١٦٧هـ). قال الناسخ: (وكان الفراغ من كتابتها يوم السبت سابع عشر خلت من ذي الحجة الحرام سنة ألف ومائة وسبعة وستين على يد الفقير مصطفى بن أحمد الطرابلسي الحنفي الشاذلي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، أمين. م).

رابعاً: نسخة د:

وهي النسخة المحفوظة في مكتبة الغازي خسرو بك- البوسنة سراييفو، برقم (٣٢٧٠)، تقع هذه النسخة في مجلد واحد، عدد ألواحها (٦٣٨) لوحة = ١٢٧٦ صحيفة، وعدد الأسطر في كل صحيفة (٢١) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد متفاوتة تتراوح ما بين (١١ - ١٤) كلمة، حالتها جيدة، كتبت بخط جيد مقروء. كتب على الورقة الأولى منها عنوان

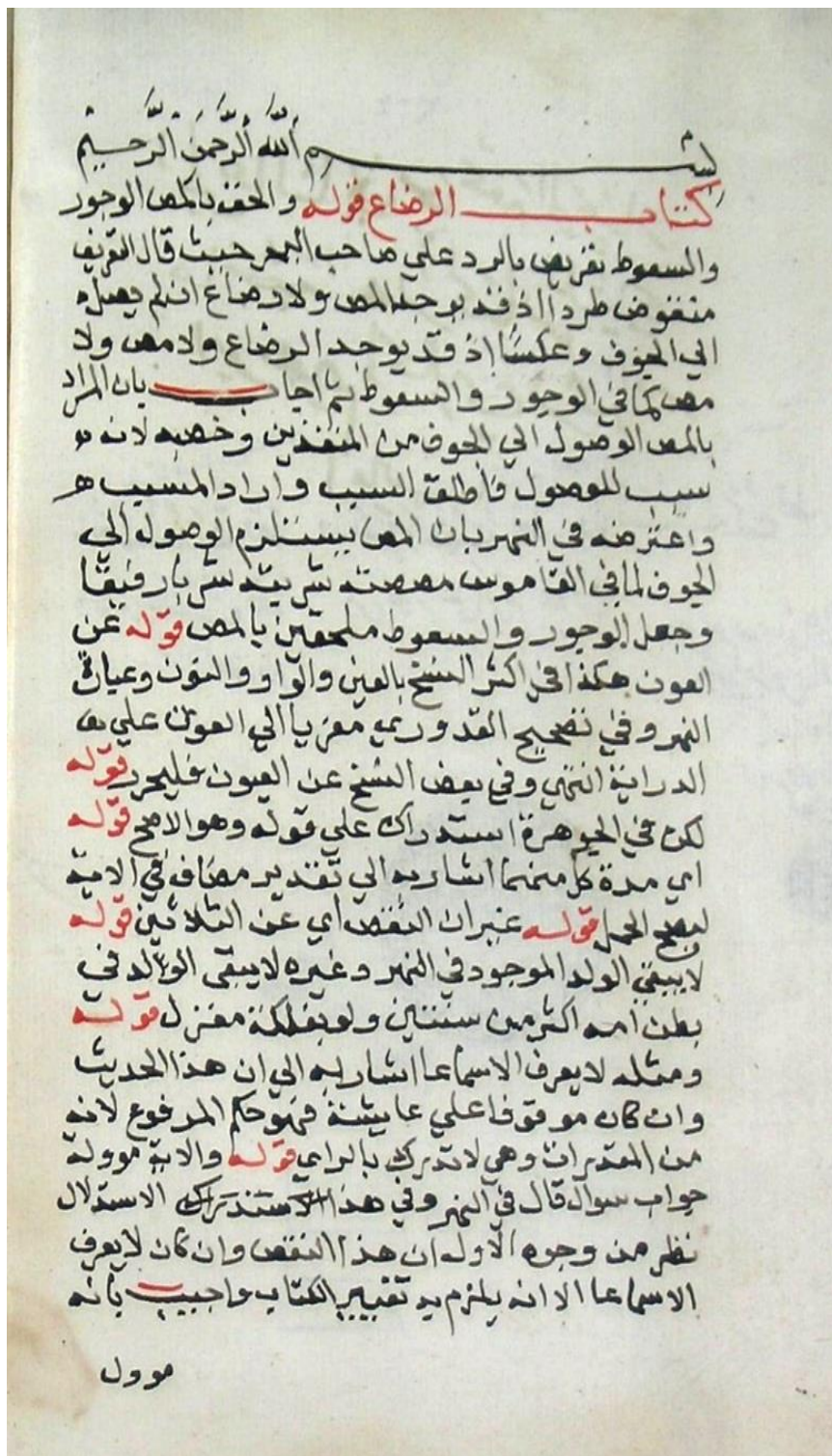
المخطوط (هذه حاشية تسمى تحفة الأخيار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تأليف سيدنا ومولانا الشيخ إبراهيم الحلبي بلداً الحنفي مذهباً ابن الشيخ مصطفى ابن الشيخ إبراهيم، فسمح الله في مدته وأعاد علينا من بركاته والمسلمين أجمعين، آمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم)، وعليها ختم المكتبة، كتب فيه: (كتبخانه الغازي خسرو بك، سبراي بوسنة)، كتب عليها اسم المالك (استصحبه الفقير إليه عز شأنه الحاجي مصطفى القاضي)، وناسخها (محمد أحمد عبده أحمد سلام الحنفي). سنة (١١٧٤هـ)، قال الناسخ: (وكان الفراغ من نسخ هذه الحاشية المباركة يوم الأربعاء المبارك في الساعة الثانية والعشر، السادس من شهر ربيع الأول الذي هو من شهور سنة ١٤٧٤ على يد فقير ذي اللطف الخفي محمد أحمد عبده أحمد سلام الحنفي، عفى الله عنه، آمين آمين آمين آمين. تم.

يا ناظراً فيه سَلِّ بالله مَرَحْمَةً *** على المصنِّفِ واستغفر لكَاتبه
واطلب مرادك من خيرٍ تقوِّزُ به *** وبعد ذاك غفراناً لكَاتبه



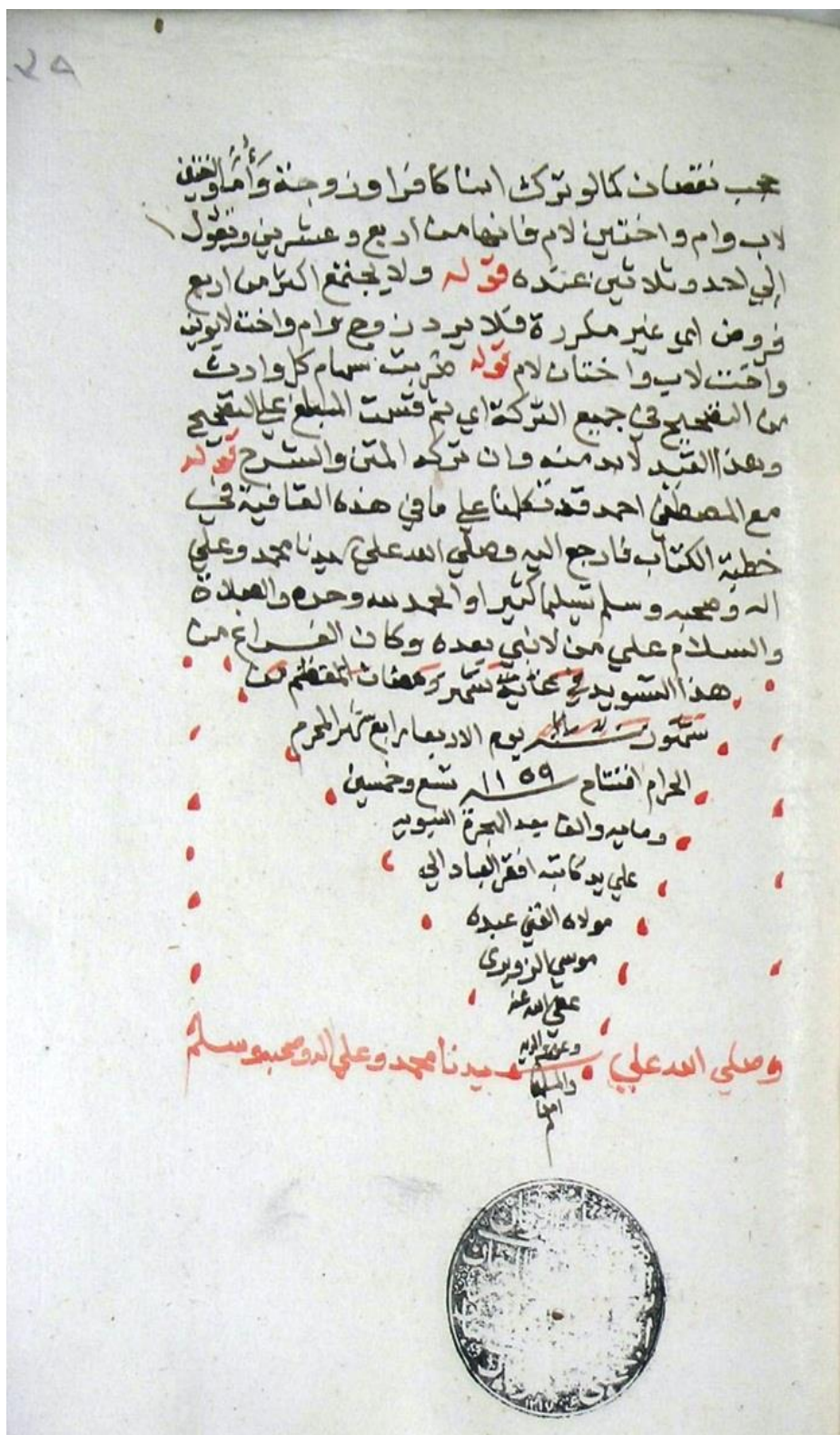
واجهة الجزء الثاني من كتاب تحفة الأخيار لإبراهيم الحلبي، نسخة مكتبة لاله لي - تركيا

اسطنبول، برقم (٨٦٤)، وهي النسخة التي رمزت لها بـ (أ)



الصفحة الأولى نسخة (أ) بداية تحقيق كتاب الرضاع

الأولي **قوله** ان لم نوطأ قيد به لانها لو وطئت كان لها المالك
 المهر مطلقا لانفقة لها في هذه العدة ان جاءت النفقة
 من قبلها والاطهار النفقة كذا في المخرج **قوله** وكذا المخرج
 اي مثل الكبيرة في ان الزوج يرجع عليه بنصف المهر
 ان حكمه بعد الفساد **قوله** والوطي بشبهة كالخلع
 صورته وطئت امرأته بشبهة فجلست وولدت ثم
 تزوجت ثم اقصت مبيها كان ابنا للوطي بشبهة هو
 للزوج ومثله صورة الزنا **قوله** قال لزوجته اي
 قال في حقها فليست الا لام لنقد به القول والاتكال
 انت ربيعتي **قوله** ولو ثبت عليه فاعل بت ضمير يرجع
 على الزوج وضمير يرجع عليه راجع الى القول اي ولو ثبت
 الزوج على قوله هذه ربيعتي ورام وامر عليه
قوله ونحوه مضروب عطف على مقول قال **قوله** من اجل
 حلها ان تزوج نفسها منه انتهى لان الطلاق في بد
 حقها ما يخفى لاستقلال الرجل به في رجوعها كذا
 في المهر وقوله لان الطلاق في حقها ما يخفى يدل
 على ان قوله الصغير حلها ان تزوج نفسها منه اي
 في الحكم اما فيها بينهما وبين اسم قاضي جل لها ذلك
 اذا كانت عاتمة بالثلاث **قوله** لا يسعها المقام معه اي
 لسرها شهادة الشاهد في **قوله** ولا قتله اي لان الحكم
 لم ينقل بهذه الشهادة **قوله** **الطلاق**
قوله عبارة اللزوم المقتضي هي رفع القيد الثابت شرعا
 بالملك **قوله** ملو اي منها يعني ان عبادتها غير مانعة
 لا دخول خيار العتق والبلوغ والردة معها فاسمح به
 لطلاق واحترام المهر عنها يقول بلفظ مخصوص **قوله** على



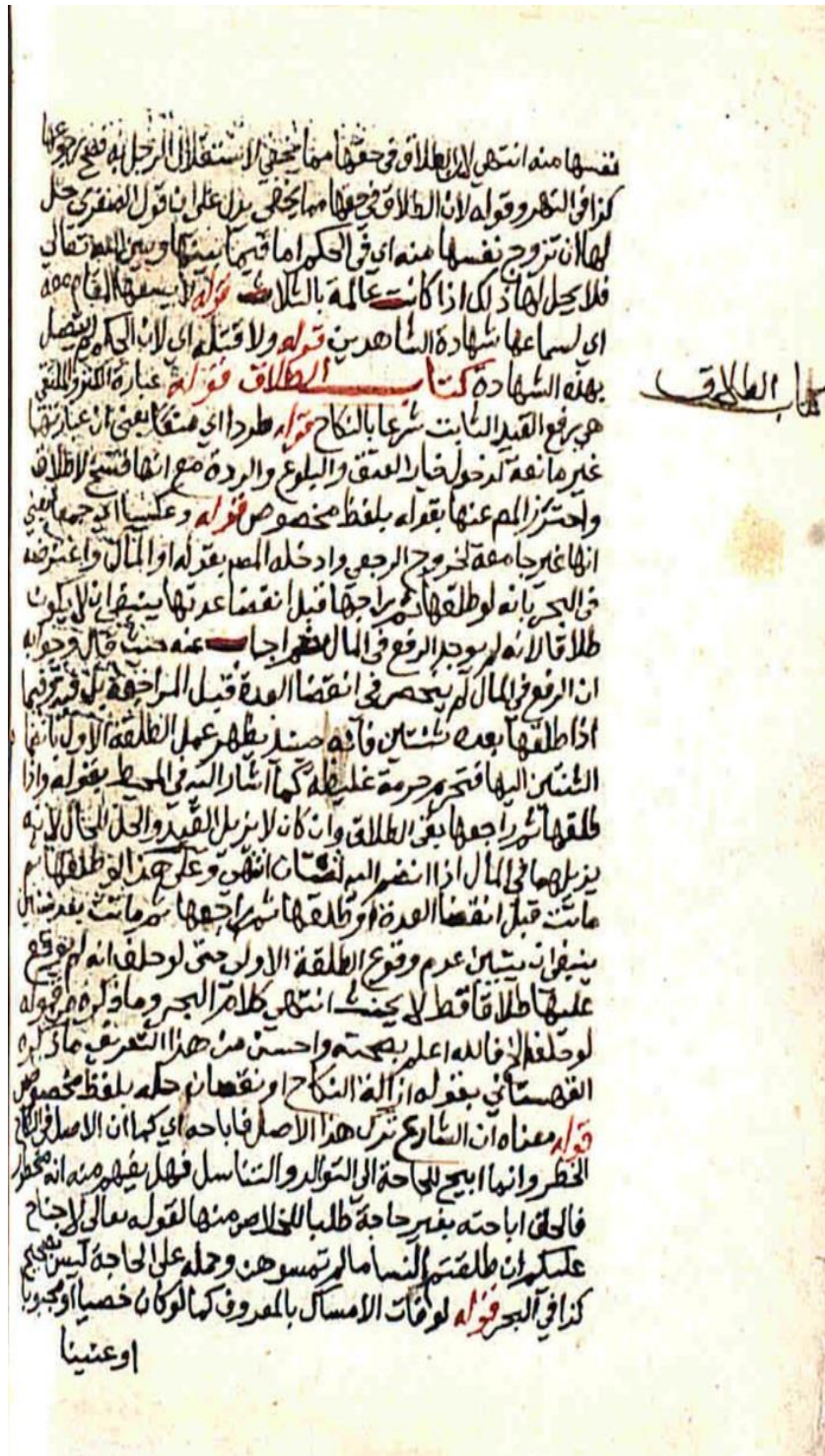
الصفحة الأخيرة من كتاب تحفة الأخيار، نسخة (أ)

أكثر النهار كفاه أن يملك عند الثانية ولو ما قل منه **قوله** وكذا لا يدخل عليها
 بالليل قال في التمهيد ولا بأس أن يدخل عليها بالنهار **قوله** وقدر أي
 مقدار الدور حيث قال وأعلم أن هذا الإطلاق لا يقتضي اعتباراً على صراحة
 لأنه لو أراد أن يدور سنة سنة ما يطرأ الإطلاق ذلك بل ينبغي أن يطلق المقار
 مدة الأيل وهو أربعة أشهر وإذا كان وجوبه للسنة ودفع الوضوء وجب
 أن تقتصر المدة القريبة وأظن أن أكثر من جمعة معقارة المانير ضلوا البهي
 فقوله والمناخ اضطراب أبطال عن مدة الأيل فحينئذ يجب أن يكون أو قول
 السارح وجمعة بمعنى بل كما في قول **قوله** كذا السارح كذا أو قول
 لو أراد جأول فلو قلت أو لا ذي **قوله** وعنده في البحر حيث قال في الظاهر
 لأية الامتياز الحين كما نحل وجه القسم لا أنها مطمئنة بحكمي وجهها **قوله**
 ونظر في في التمهيد حيث قال وفي معنى الخسار مطلقاً نظراً لا يخفى **قوله**
 ويظهر من هذا أي بحث الفتح والبحر كما في النسخ **قوله** ومنها ما فيها غلظة مثل
 الملتقى وعبارته وهي إلى أنية معزياً للمقتضى لو كان له امرأة وسراير كانت
 وليلة من كل أربع عندها وفي البواقي عندها شأنهم وكذا لو كان له ثلاث
 نسوة امر بيوم وليلة عند كل واحد منهن وتقيض في يوم وليلة عندها شأن
 السراير ولو له أربع أقام عند كل يومها وليلة ولم يكن عند السراير إلا
 وقفة الماد ويكره للرجل أن يطأ امرأة وعندها صبي يقبل أو لا يقبل أو
 ضرتها أو أمها أو أخته انتهى **قوله** ولا يجوز بين الضراير إلا بالضرع ولو
 قالت لا أسكن مع أمك ليس لها ذلك ولو أقام عند الأمية نكحها **قوله**
 بقيت عند العرة يوماً وكذا العكس **باب الضرع** **قوله** والحق بالمصر
 الوجور والسقوط تعريض بالرد على صاحب البحر حيث قال التقرير
 منقوض طرذاً قد يوجد المص والضرع أن لا يصل إلى الجوف وعكساً إذا
 يوجد الضرع والمص كما في الوجور والسقوط **قوله** بأن المراد بالمص
 الوصول إلى الجوف من المتقذين وخضه لأنه سبب الوصول فإطلاق
 وأراد المسبب واعتبر منه في التمهيد بأن المص يستلزم الوصول إلى الجوف
 لما في القاموس معصية شربته شرباً رفيقاً وجعل الوجور والسقوط **قوله**
 بالمص **قوله** عن العون هكذا في كل النسخ بالعين والواو والنون وعابها
 وفي تصحيح

باب الرضاع

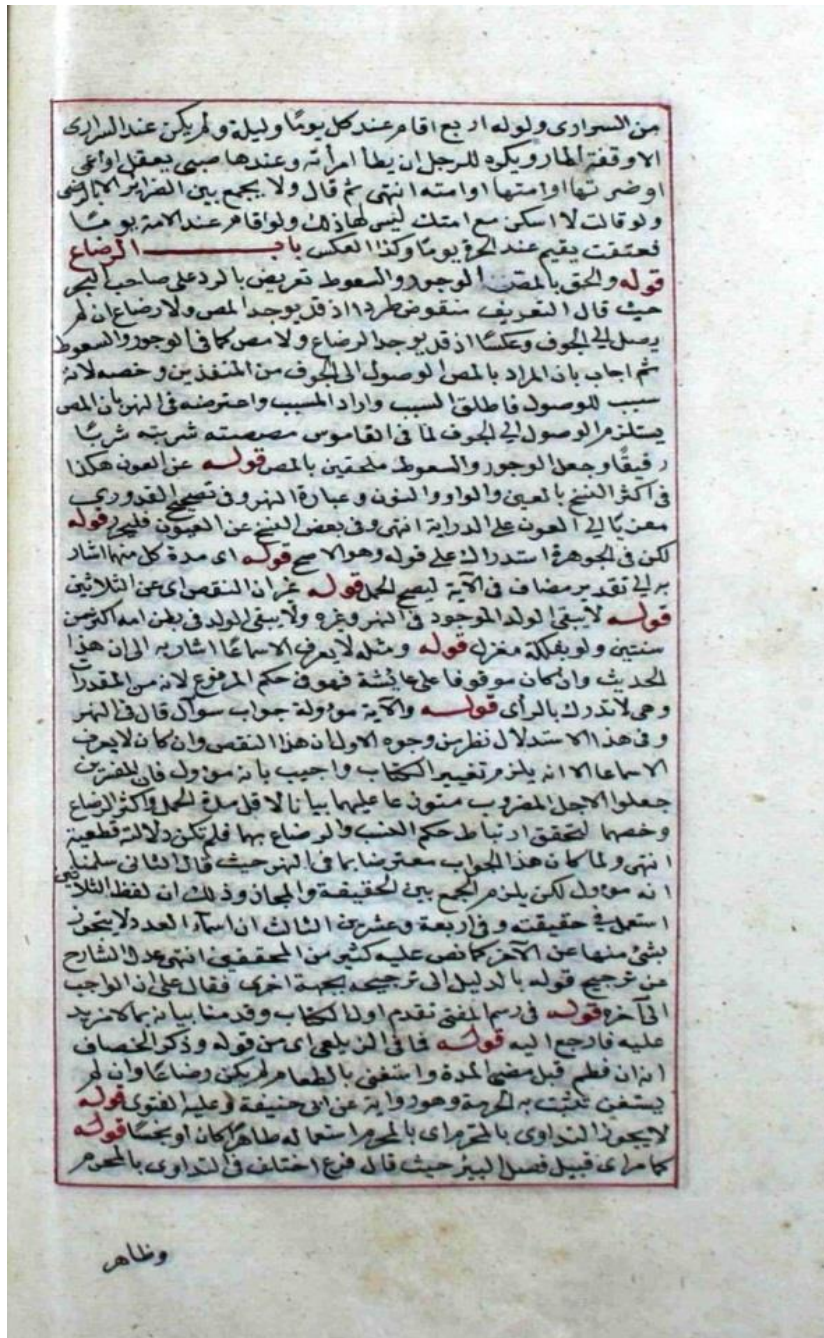
الصفحة الأولى لباب الرضاع من النسخة الثانية (ب) مكتبة أسعد أفندي - تركيا اسطنبول، برقم

(٦٠٤)



الصفحة الأخيرة لباب الرضاع من النسخة الثانية (ب) مكتبة أسعد أفندي - تركيا اسطنبول، برقم

(٦٠٤)

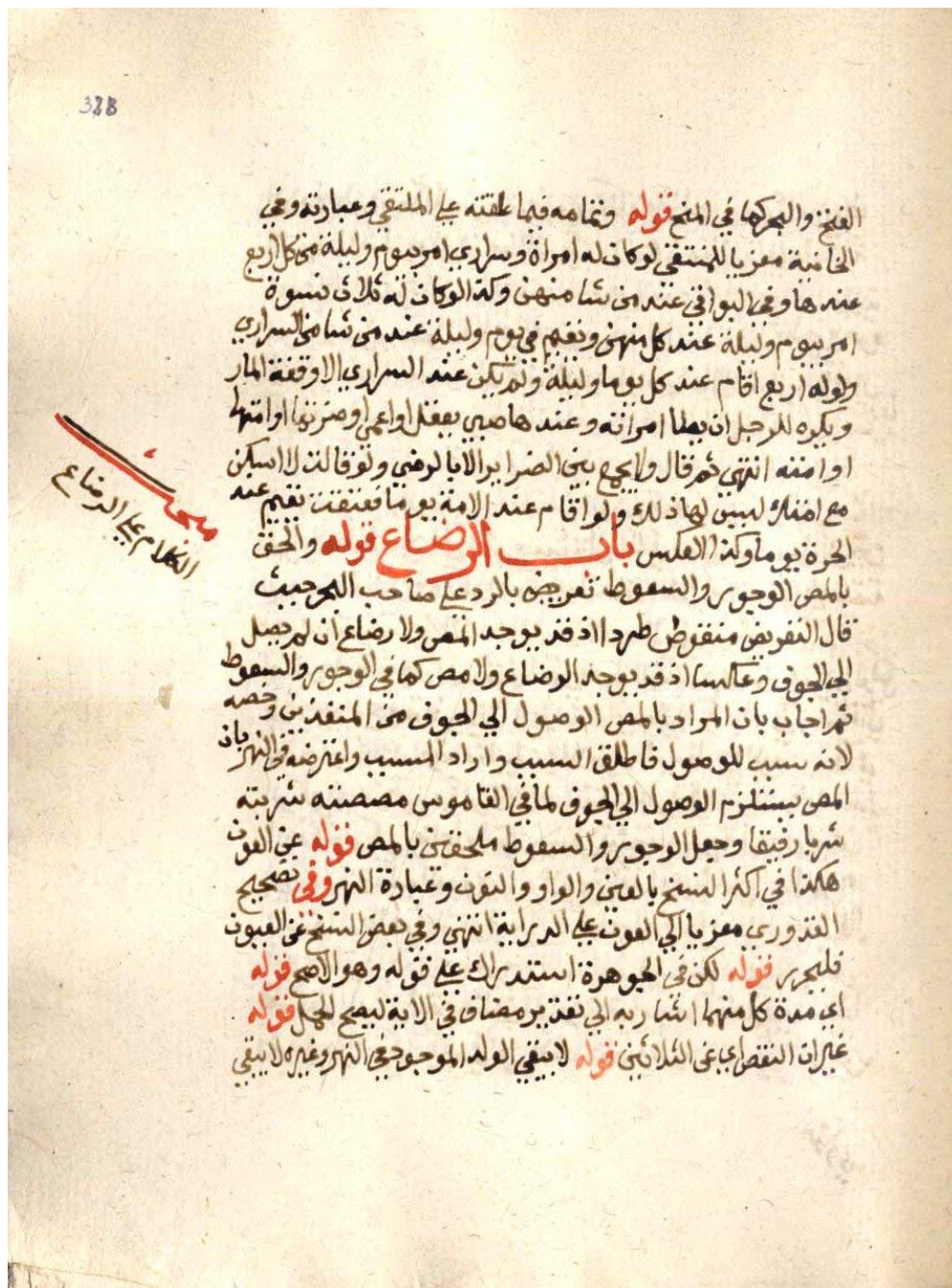


الصفحة الأولى لباب الرضاع من النسخة الثالثة (ج) مكتبة راغب باشا - تركيا اسطنبول، برقم



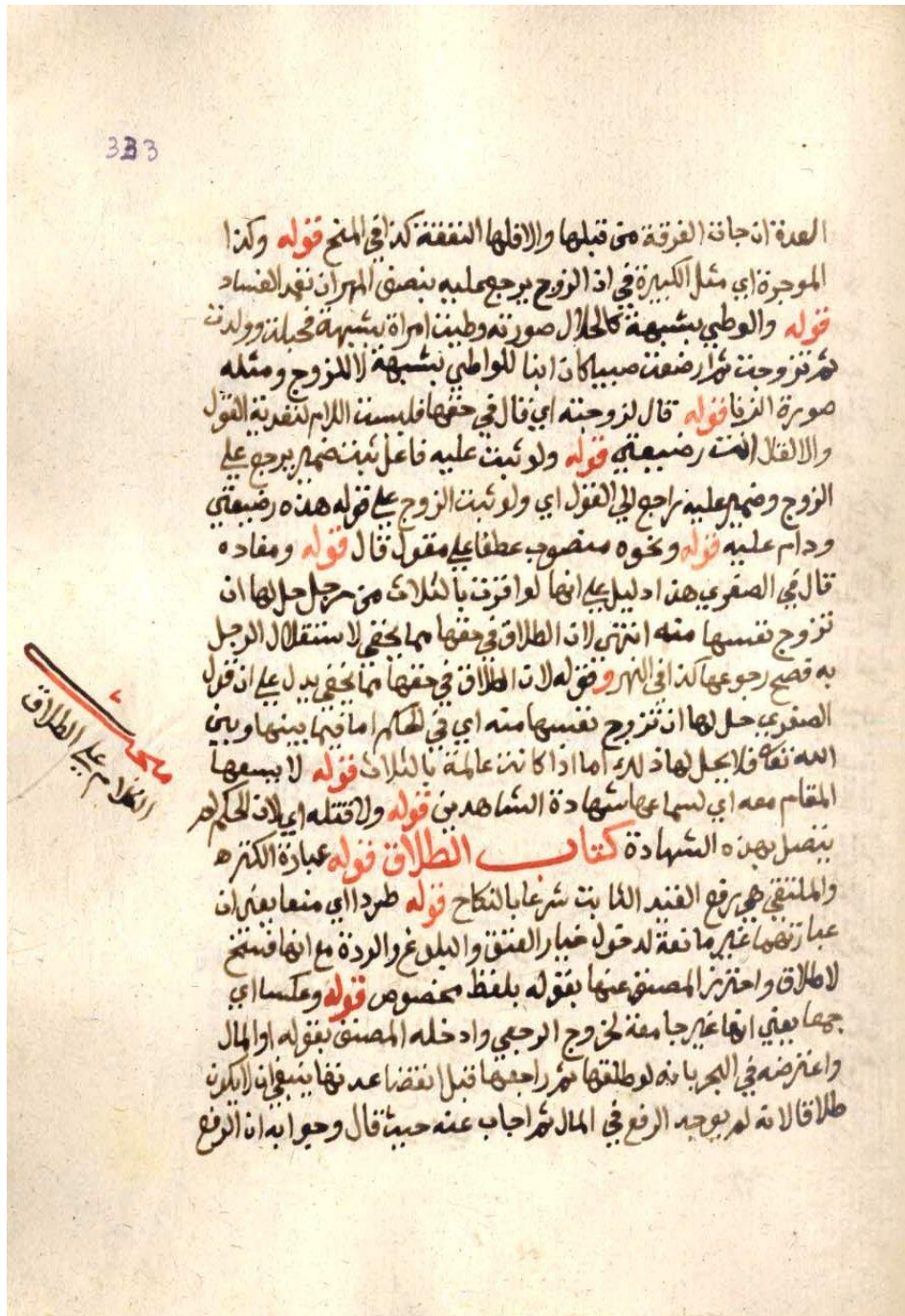
الصفحة الأخيرة لباب الرضاع من النسخة الثالثة (ج) مكتبة راغب باشا - تركيا اسطنبول، برقم

(٩٩٧)



الصفحة الأولى لباب الرضاع من النسخة الرابعة (د) مكتبة الغازي خسرو بك - البوسنة سرايفو ،

برقم (٣٢٧٠)



الصفحة الأخيرة لباب الرضاع من النسخة الرابعة (د) مكتبة الغازي خسرو بك - البوسنة سرايفو،

برقم (٣٢٧٠)

بسم الله الرحمن الرحيم^(٤٧)

باب^(٤٨) الرضاع^(٤٩)

قوله: (وَالْحَقَّ بِالْمَصِّ الْوَجُورَ وَالسَّعُوطَ)، تعريض^(٥٠) بالرّد على صاحب البحر^(٥١)، حيث قال: التّعريف^(٥٢) منقوض طرداً، إذ قد يوجد المص ولا رضاع إن لم يصل إلى الجوف وعكساً، إذ قد يوجد الرضاع ولا مص^(٥٣)، كما في الوجور^(٥٤) والسَّعُوط^(٥٥)^(٥٦).

ثم أجاب: بأن المراد بالمصّ الوصول إلى الجوف من المنفذين، وخصّه؛ لأنّه سبب للوصول، فأطلق السَّبَبَ وأراد المُسَبَّبَ^(٥٧).

واعترضه في النّهر: بأنّ المصّ يستلزم الوصول إلى الجوف لما في القاموس: مصصته شربته شرباً رقيقاً^(٥٨)، وجعل الوجور والسَّعُوط ملحقين بالمص^(٥٩).

قوله: (عن العون)، هكذا في أكثر النسخ بالعين والواو والنون، وعبرة النّهر: وفي تصحيح القدوري معزياً إلى العون على الدّراية^(٦٠)، انتهى. وفي بعض النسخ عن العيون^(٦١)، فليحرر.

قوله: (لكن في الجوهرة) استدراك على قوله، وهو الأصح^(٦٢).

قوله: (أَيّ مَدّة كلّ منهما) أشار به إلى تقدير مصافٍ في الآية ليصح الحمل.

قوله: (غير أنّ النقص)، أي: عن الثلاثين.

قوله: (لا يبقى الولد) الموجود في النهر^(٦٣)، وغيره: لا^(٦٤) يبقى الولد في بطن أمه أكثر من سنتين، ولو بفلكة مغزل^(٦٥).

قوله: (ومثله لا يعرف إلا سماعاً) أشار به إلى أنّ هذا الحديث وإن كان موقوفاً^(٦٦) على عائشة، فهو [في]^(٦٧) حكم المرفوع^(٦٨)؛ لأنّه من المقدّرات، وهي لا تدرك بالرأي^(٦٩).

قوله: (والآية مؤولة) جواب سؤال قال في النّهر: وفي هذا الاستدلال^(٧٠) نظرٌ من وجوه، الأول: أنّ هذا النقص وإن كان لا يعرف إلا سماعاً إلا أنّه يلزم به^(٧١) تغيير الكتاب^(٧٢).

وأجيب: بأنه [١/آ] مؤول فإنَّ المفسرين جعلوا الأجل المضروب متوزعاً عليهما بياناً لأقل مدة الحمل وأكثر الرضاع وخصَّهما لتحقق^(٧٣) ارتباط حكم النسب، والرضاع بهما، فلم تكن دلالاته قطعية^(٧٤)، انتهى.

ولمَّا كان هذا الجواب معترضاً بما في النهر، حيث قال: الثاني: سلمنا^(٧٥) أنَّه مؤول لكن يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، وذلك أنَّ لفظ الثلاثين استعمل في حقيقته وفي أربعة وعشرين. الثالث: أنَّ أسماء العدد لا يتجوَّز بشيءٍ منها عن الآخر، كما نصَّ عليه كثير من المحققين^(٧٦)، انتهى.

عدل الشارح عن ترجيح^(٧٧) قوله بالدليل إلى ترجيحه بجهة أخرى، فقال: على أنَّ الواجب إلى آخره.

قوله: (في رسم المفتي) تقدّم أول الكتاب وقدّمنا بيانه بما لا مزيد عليه، فارجع إليه.

قوله: (فما في الزيلعي)، أي: من قوله: وذكر الحَصَّاف^(٧٨) أنَّه إنْ فُطِمَ قَبْلَ مُضِيِّ المَدَّةِ واستغنى بالطعام لم يكن رضاعاً، وإن لم يستغن تثبت به الحرمة، وهو رواية عن أبي حنيفة، وعليه الفتوى^(٧٩) (٨٠).

قوله: (لا يجوز التداوي بالمحرم) [أي: بالمحرم]^(٨١) استعماله طاهراً كان أو نجساً.

قوله: (كما مرَّ)، أي: قبيل فصل البئر، حيث قال^(٨٢): (فرع اختلف في التداوي بالمحرّم، وظاهر المذهب المنع، كما في رضاع البحر، لكن نقل المصنف ثمة^(٨٣) وهنا عن الحاوي، وقيل: يرخّص إذا علم فيه الشفاء، ولم يعلم دواءً آخر، كما رخص الخمر للعطشان، وعليه الفتوى^(٨٤)).

قوله: (ولو قبلهما)، أي: قبل الحولين، وهذا التعميم المستفاد من زيادة^(٨٥) (لو) صحَّ^(٨٦) بالنسبة إلى أحد نوعي الاجبار، وهو عدم الاجبار على الأرضاع، أمّا بالنسبة إلى^(٨٧) النوع الآخر وهو عدم الاجبار على الفطام، فإنَّما يصح [قبل]^(٨٨) الحولين، وأمّا بعدهما فالظاهر أنَّه يجبرها على الفطام [ب/١] لما أنَّ الارضاع بعدهما حرام على القول بأنَّ مدَّته^(٨٩) الحولان، تأمل.

قوله: (ولو بين الحربيين)^(٩٠)، قال في البحر^(٩١)، وفي البرازية^(٩٢): والرضاع في دار الإسلام ودار الحرب سواء حتى إذا رُضِعَ في دار الحرب وأسلموا وخرجوا إلى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيما بينهم.

قوله: (وَإِنْ قُلَّ) أشار به إلى الرد على الشافعي رضي الله تعالى عنه في اشتراطه خمس رضعات مشبعات^(٩٣).

قوله: (لا غير) سيأتي محترزه متناً.

قوله: (فلو النقم) محترز قوله إن علم وصوله وسكت عما إذا علم عدم وصوله للعلم به بالأولى.

قوله: (له متعلق) بالأبوة^(٩٤) والضمير للرضيع.

قوله: (كما يجيء)، أي: في قوله طلق ذات لبن.

قوله: (رواه الشيخان) أشار به إلى أنه حديث لكن فيه تغيير اقتضاه تركيب المتن، وهو زيادة الفاء ووضع المضمّر موضع الظاهر، وأصله: ((يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)).

قوله: (يفارق النسب الارضاع) بنصب النسب^(٩٥) ورفع الارضاع.

قوله: (في صور)، أي: سبع وإنما كانت إحدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع بالمضاف أو المضاف إليه أو كليهما، كما سيأتي إيضاحه، ولا يخفى عليك^(٩٦) أن المذكور في التبيين ست صور، فإن قوله: (وأم أخ) مكرر مع قوله: (وأم أخت)^(٩٧) ولا يخفى اختلاف المضاف إليه بالتذكير والتأنيث؛ إذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك، فإن أخت البنت مثل أخت الابن، وأم الخالة مثل أم الخال، وقس عليه.

قوله: (لأن حرمة من^(٩٨) ذكر بالمصاهرة)، [أي]^(٩٩): لأن حرمة من ذكر من قوله: (أم أخيه...) إلى آخره فيما إذا لم يكن رضاع إنما تكون بالمصاهرة، وفيه نظر من وجهين:

الأول: إن [٢/١] المصاهرة لا تتصور في عمّة ولده؛ لأنها أخته الشقيقة أو لأب أو لأم، وكذا في بنت عمّة ولده لأنها بنت أخته^(١٠٠) الشقيقة أو لأب أو لأم.

الثاني: إن المصاهرة في الصور السبعة الباقية إنما تتصور على تقدير واحد فقط، وعلى التقدير الآخر أو التقديرين الآخرين^(١٠١)، فالحرمة بالنسب لا بالمصاهرة، بيان ذلك أن أم أخيه إنما تكون حرمتها بالمصاهرة إذا كان الأخ أماً لأب فإن أمه حينئذ امرأة الأب^(١٠٢) بخلاف الأخ الشقيق أو لأم فإن حرمة أمه بالنسب؛ لأنها أم وأخت ابنه لأم ربيبة بخلافها شقيقة أو لأب فإنها بنته وجدة^(١٠٣) ابنه أم أمه أم^(١٠٤)

امراته بخلافها أم أبيه فإنها أمه وأم عمه لأب موطوءة الجد بخلاف أم عمه الشقيق أو لأم، فإنها أمه، ومثل أم العم أم الخال وبنت أخت ولده لأم بنت ربيبته بخلاف بنت أخت ولده الشقيقة أو لأب فإنها بنت بنته وأم ابن ابنه امرأة ابنه بخلاف أم بنته فإنها بنته فقد ظهر أن التعليل بهذا غير صحيح؛ بل التعليل الصحيح ما ذكره بقوله: فإن حرمة أم أخته إلى آخره، كما سنبينه.

قوله: (فلا تخصيص بالعقل)، قال في التبيين: قال في الغاية^(١٠٥): هذا تخصيص للحديث بدليل عقلي، وهذا سهو فإن الحديث يوجب عموم الحرمة لأجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لأجل النسب، وحرمة أم أخيه من النسب لا لأجل أنها أم أخيه بل لكونها أمه أو موطوءة أبيه ألا يرى أنها تحرم عليه وإن لم يكن له أخ، وكذا [٢/ب] أخت ابنه من النسب إنما حرمت عليه لأجل أنها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها وإن لم يكن له ابن، وهذا المعنى يوجب الحرمة في الرضاع أيضاً حتى لا يجوز له أن يتزوج بأمه ولا موطوءة أبيه ولا بنت امرأته، كل ذلك من الرضاع فبطل دعوى التخصيص^(١٠٦).

قوله: (وبنت عمته) الضمير يرجع إلى ولده، أي بنت عمه ولده، كما صورته في البحر؛ لأن بنت عمه الرجل حلال نسباً ورضاعاً^(١٠٧).

قوله: (للرجل) متعلق بالمستثنى في قوله: (إلا أم أخته...)، إلى آخره، يعني: إن شيئاً من النسوة المذكورات لا تحرم للرجل إذا كانت من الرضاع، كذا في المنح^(١٠٨).

قوله: (فهذه عشرة)^(١٠٩) الأولى: أم أخيه وأخته، الثانية: أخت ابنه وبنته، الثالثة^(١١٠): جدة ابنه وبنته، الرابعة: أم عمه وعمته، الخامسة: أم خاله وخالته، السادسة: عمه ولده، السابعة: بنت عمه ولده، الثامنة: بنت أخت ولده، التاسعة: أم أولاد^(١١١) أولاده، العاشرة: أخو^(١١٢) ابن المرأة.

وفي ذكر العاشرة نظر فإنها^(١١٣) من مقابلات التسعة لا قسم مباين للتسعة - كما سنبينه قريباً - ، والباعث له على ذكرها أن ابن وهبان في شرح منظومته أوصلها إلى نيف وستين، وبينها صاحب البحر، وقال: إنها من خواص كتابه^(١١٤)، وزاد عليها حتى أوصلها إلى إحدى وثمانين^(١١٥)، وأوصلها في النهر إلى مائة وثمانية، وقال: إنها من خواص كتابه^(١١٦)، فأراد الشارح أن يوصلها إلى مائة وعشرين بزيادة هذه العاشرة؛ لتكون من خواص كتابه، كما قال، لكنها ما تمت [٣/آ] له.

قوله: (باعتبار الذكورة والأنوثة)، أي: في المضاف إليه، فتصير مع الذكورة: أم أخيه، وأخت ابنه، وجدة ابنه، وأم عمه، وأم خاله، وعمّة ابنه، وبنت عمّة ابنه، وبنت أخت ابنه، وأم ولد ابنه، ومع الأنوثة: أم أخته، وأخت بنته، وجدة بنته^(١١٧)، وأم عمته، وأم خالتها، وعمّة بنته، وبنت عمّة بنته، وبنت أخت بنته، وأم ولد بنته.

قوله^(١١٨): (باعتبار ما يحلّ له)، أي: كما في الأمثلة المذكورة.

قوله: (أولها) تحته تسع صور مقابلة للتسع المذكورة، وهي: أبو أخيها كما في الشّارح، وأخو^(١١٩) ابنها، وجدّ ابنها، وأبو عمّها، وأبو خالها^(١٢٠)، وخال ولدها، وابن خالة ولدها، وابن أخت ولدها، وأبو ولد ولدها، وإنّما قلنا: وخال ولدها، وابن خالة ولدها، وكان القياس أن نقول^(١٢١): وعمّ ولدها، وابن عمّة ولدها؛ لأنّهما لا يحرمان عليهما من النسب أيضاً، كما صرح به في البحر.

قوله: (وكل منهما)، أي: من الأربعين.

قوله: (الجار والمجرور)، أي: المقدر بعد الاستثناء المدلول عليه بالمستثنى منه، والنّقد: فيحرم من الرّضاع ما يحرم من النسب إلا أم أخيه من الرّضاع، فإنّها لا تحرم.

قوله: (تعلقاً معنوياً)، قال في البحر^(١٢٢): بعد أن ذكر اتصال الجار والمجرور بالمضاف أو بالمضاف إليه، أو بهما لكن صحّة اتصال من الرّضاع في قولهم إلا أم أخيه من الرّضاع ونحوه بكل من المضاف وحده والمضاف إليه وحده، وبهما أنّما هو من جهة المعنى، أمّا من جهة الصناعة فإنّما يتعلّق بالأم حالاً منه؛ لأنّ الأم معرفة، فيجئ المجرور حالاً منه [٣/ب] لا متعلّق بمحذوف، وليس صفة لأنّه معرفة، أعني أم أخته بخلاف اخته؛ لأنّه مضاف إليه وليس فيه شيء من مسوّغات مجيء الحال منه، ومثل هذا يجيء في أخت ابنه، كذا في فتح القدير^(١٢٣).

وقد حكى المُراديّ في شرح الألفية عن بعض البصريين جواز مجيء الحال من المضاف إليه بلا مسوّغ من المسوّغات الثلاثة، نحو: ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً^(١٢٤).

وَنُوزِع ابن مالك^(١٢٥) في شرح التّسهيل في دعوى أنّ عدم جوازه بلا خلاف. وذكر في المغني^(١٢٦): [أنّ]^(١٢٧) الجار والمجرور والظرف إذا وقعا بعد نكرة محضة كانا صفتين، نحو: رأيتُ طائراً

فوق غصنٍ أو على غصنٍ. وإذا وقعا بعد معرفة محضة كانا حالين، نحو: رأيتُ الهلالَ بين السحابِ أو في الأفقِ. ومحتملان في نحو: يعجبني الزهرُ في أكامه والنَّمْرُ^(١٢٨) على أغصانه؛ لأنَّ المعرّف^(١٢٩) الجنسي كالنكرة في نحو: هذا نَمْرٌ^(١٣٠) يانِعٌ على أغصانه؛ لأنَّ النكرة الموصوفة كالمعرفة^(١٣١)، انتهى.

ولا يخفى أنَّ التعريفَ بالإضافة هنا كالتعريف الجنسي، فيجوز إعرابه صفة وحالاً^(١٣٢)، وقوله: (يتعلّق^(١٣٣) بالأمِّ لا متعلّق بمحذوف) ليس بصحيح؛ لأنَّ الظرف والمجرور يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع منها^(١٣٤): وقوعهما حالاً أو صفة، كما ذكره في المغني من الباب الثالث^(١٣٥)، والتقدير هنا: إلاَّ أمُّ أخيه كائنة من الرضاع^(١٣٦).

قوله: (كالأخ)، الأولى أن يقول: كالأخت، أو يقول: في الأول كأن يكون له أخ نسبي إلا أن يقال مراده التنويع في المضاف إليه ذكورة وأنوثة.

قوله: (كأن يكون له أخ نسبي^(١٣٧) له [أ/٤] أم رضاعية)، صوابه: كأن يكون له أخ رضاعي له أم نسبية كما لا يخفى.

قوله: (للزوم التكرار)، لأنَّه إذا اتَّصل بالمضاف فقط كان المضاف إليه من الرضاع، أو بالمضاف إليه فقط كان المضاف من الرضاع، وهما داخلان في قوله: (وتحلَّ أخت أخيه رضاعاً).

قوله: (رضيعي امرأة)، لم يقل رضيعي ثدي لئلا يتوهم اشتراط رضاعهما من ثدي واحد كاليمين فقط أو اليسار فقط.

قوله: (لكونهما أخوين)، أي: شقيقين إن كان اللبن الذي شربه لرجل واحد أو لأم^(١٣٨) إن لم يكن كذلك، وقد يكونان لأب^(١٣٩) كما إذا كان لرجلٍ امرأتان وولد تأمنه فأرضعت كل واحدة صغيراً، فإنَّ الصَّغيرين أخوان لأب^(١٤٠) حتى لو كان أحدهما أنثى لا يحلُّ النكاح بينهما، كما ذكره مسكين.

قوله: (وولد مرضعتها^(١٤١))، أي: من النسب أمَّا الذي من الرضاع فإنَّه وإن كان كذلك لكنه فهم حكمه من قوله ولا حلَّ بين رضيعي امرأة.

قوله: (فيصير ناكحها)، [أي: ناكح البنت التي رضعت من الميتة، فضمير ناكحها]^(١٤٢) عائد على متقدم، معنى لدلالة قوله: وكذا يحرم لبن ميتة عليه.

قوله: (بخلاف وطئها)، جواب سؤال، قال في المنح: فإن قلت: ما الفرق بين هذا وبين ما إذا وطئت الميتة حيث لم تثبت^(١٤٣) به حرمة المصاهرة بالإجماع؟.

قلت: أجيب بأن المقصود من اللبن التغذي، والموت لا يمنع منه، والمقصود من الوطئ اللذة المعتادة؛ وذلك لا يوجد في الميتة، انتهى.

وفيه أن علة حرمة المصاهرة قصد الولد لا اللذة وإلا لثبت^(١٤٤) حرمة المصاهرة بالمس بشهوة أو النظر إلى الفرج الداخل بشهوة أو الوطئ في الدبر مع الانزال في الصور الثلاثة لوجود [٤/ب] الشهوة فيها مع الإنزال، وليس كذلك فالأولى أن يقال: والمقصود^(١٤٥) من الوطئ الولد وذلك لا يوجد في الميتة. فإن قلت: صاحب المنح قيد اللذة بالمعتادة، وهي الحاصلة بالوطئ في الفرج، وهي^(١٤٦) لا توجد في الصور المذكورة؟.

قلت: كثرة اللذة بالوطئ في الفرج لا تطرد، فإن لذة لمس^(١٤٧) الشابة الجميلة مع الإنزال فوق لذة وطئ القبيحة على أنهم لم يعللوا باللذة في بيان حرمة المصاهرة.

قوله^(١٤٨): (ومخلوط)، عطف على لبن، ميتة، أي: وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بماء إلى آخره.

قوله^(١٤٩): (إذا غلب لبن المرأة)، [أي: على أحد المذكورات].

قوله: (وكذا إذا استويا)، أي: لبن المرأة^(١٥٠) وأحد المذكورات^(١٥١).

قوله: (لعدم الأولوية)، تعليل لاستويا لكن بالنظر للبن المرأتين^(١٥٢) فقط ولا يصح أن يكون تعليلاً للاستواء بالنظر للمسائل الثلاث الباقية؛ لأن العلة فيها أن لبن المرأة غير مغلوب، قال في البحر بعد ما ذكر الغلبة في المسائل^(١٥٣) الثلاث: ولو استويا وجب ثبوت الحرمة؛ لأنه غير مغلوب فلم يكن مستهلكاً، وإذا اختلط لبن امرأتين^(١٥٤) تعلّق التحريم بأغلبهما عندهما^(١٥٥)، ثم قال: وفي الجوهرة: وأما^(١٥٦) إذا تساويا تعلّق بهما جميعاً إجماعاً لعدم الأولوية^(١٥٧).

قوله: (مطلقاً)، أي تساويا أو غلب أحدهما؛ لأنَّ الجنس لا يغلب الجنس.

قوله: (قيل: وهو الأصحُّ)، قال في البحر: وهو رواية عن أبي حنيفة، قال في الغاية: وهو أظهر وأحوط، وفي شرح المجمع، قيل: أنَّه الأصحُّ^(١٥٨)، انتهى.

وفي الشرنبلالية: ورجَّح بعض المشايخ قول محمد^(١٥٩)، وإليه مال صاحب الهداية^(١٦٠) لتأخيره لدليل محمد، كما في الفتح^(١٦١).

قوله: (مطلقاً)، أي سواء مسَّته النَّار أم لا، وسواء كان غالباً بحيث يتقاطر عند رفع [أ/و] اللقمة أم لا^(١٦٢) وسواء أكله لقمة [لقمة]^(١٦٣) أو حسَّاه حسواً^(١٦٤)، وقالوا: إن كان اللبن غالباً تعلَّق به التحريم نظراً للغالب، والخلاف فيما إذا لم تمسَّه النَّار، أمّا^(١٦٥) المطبوخ فلا اتفاقاً، كما في البحر^(١٦٦).

وقال في مجمع الأنهر وفي الخانية: هذا إذا أكل الطَّعام لقمة لقمة وإنَّ حسَّاه حسواً ثبت^(١٦٧) به الحرمة عنده، وقيل: لا تثبت بكل حال، وإليه مال السرخسي^(١٦٨) وهو الصحيح، كما في أكثر الكتب^(١٦٩).

قوله: (وكذا لو جبَّنه)، قال في البحر: وَلَوْ جَعَلَ اللَّبَنَ مَخِيضًا أَوْ رَائِبًا أَوْ شِيرَازًا أَوْ جُبْنًا^(١٧٠) أَوْ أَقْطًا أَوْ مَصْلًا فَتَنَّاوَلَهُ الصَّبِيُّ لَا تَنْبُتُ^(١٧١) بِهِ الْحُرْمَةُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الرِّضَاعِ لَا يَفْعُ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَا يَنْبُتُ اللَّحْمُ وَلَا يَنْشُرُ الْعَظْمُ وَلَا يَكْتَفِي بِهِ الصَّبِيُّ فِي الْإِغْتِدَاءِ فَلَا يَحْرُمُ^(١٧٢).

قوله: (والأ [لا]^(١٧٣) لا يحسن الأتيان به)، في مثل هذا التركيب؛ لأنَّه علم من قوله ومشكل إذ التقدير: ولا يحرم لبن مشكل بخلاف عبارة الجوهرة^(١٧٤)، كما نقله في البحر، وهي: وَإِذَا نَزَلَ لِلْخُنْثَى لَبَنٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّه امْرَأَةٌ تَعْلَقَ بِهِ التَّحْرِيمُ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ رَجُلٌ لَمْ يَتَعْلَقَ بِهِ التَّحْرِيمُ، وَإِنْ أَشْكَلَ إِنْ قَالَ النِّسَاءُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَى غَزَارَتِهِ^(١٧٥) إِلَّا لِلْمَرْأَةِ تَعْلَقَ بِهِ التَّحْرِيمُ احْتِيَاظًا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لَمْ يَتَعْلَقَ بِهِ التَّحْرِيمُ^(١٧٦).

قوله: (ولو أرضعت الكبيرة)، اطلق الكبيرة فشملت المدخولة وغيرها، وما إذا كان لبن المدخولة منه أو من غيره، واطلق في الإرضاع، فشمل ما إذا وقع قبل الطَّلَاق أو بعده، وشمل الإرضاع بعد الطَّلَاق في المدخولة الإرضاع في عدَّة الرجعي، والباين وبعد العدَّة وإلى الإطلاق في الإرضاع أشار الشَّارح بقوله: ولو مبانة، ولو قال: ولو مطلقة لكان أولى لشموله الرجعي. [ب/٥]

قوله: (وكذا لو أوجره رجل في فيها)، أي: وكذا لو أوجر رجل لبن الكبيرة في فم الصغيرة.

قوله: (إن دخل بالأم)، شامل لما إذا [كان] ^(١٧٧) اللبن منه أو من غيره، وما إذا كان الارضاع في النكاح أو في عدة الرجعي أو في عدة البائن أو بعد العدة ففيما إذا كان الارضاع في النكاح أو في عدة الرجعي انفسخ نكاحهما وحرمتا أبداً، أما الصغيرة فلأنها بنته وبنت مدخولته رضاعاً، وأما الكبيرة فلأنها أم بنته وأم معقودته رضاعاً، وهذا إذا كان اللبن منه، فإن كان من غيره فللثاني من كل من التعليلين وفيما إذا كان الارضاع في عدة البائن أو بعد العدة انفسخ نكاح الصغيرة وحرمتا أبداً سواء كان اللبن منه أو من غيره، والتعليل على نسق ما تقدم.

قوله: (أو اللبن ^(١٧٨) منه)، هذا يقتضي إمكان انفراد ^(١٧٩) كون اللبن منه عن كونها مدخولة وهو فاسد؛ لأنه يلزم ^(١٨٠) من كون اللبن منه أن تكون مدخولة، وفي نسخة واللبن منه بالواو الواصلة لا بأو الفاصلة، وهي فاسدة أيضاً لأنها تقتضي عدم حرمتها إذا كانت مدخولة واللبن من غيره وهو ظاهر البطلان، فالصواب اسقاطها.

قوله: (وإلا)، أي: وإن لم تكن مدخولة، ولبنها حينئذ من غيره قطعاً، وهذا شامل لما إذا كان الارضاع قبل الطلاق أو بعده، فإن كان قبله انفسخ نكاحهما لكونه جامعاً بين الأم وبنتها رضاعاً، وله أن يعيد العقد على البنت لعدم الدخول بالأم وإن كان بعده لا ينفسخ نكاح البنت، وحرمت الأم أبداً في الصورتين للعقد على البنت، وكلام الشارح قاصر على الصورة [٦/١] الأولى.

قوله: (إن لم توطأ)، قيد به لأنها لو وطئت كان لها كمال المهر مطلقاً [لكن] ^(١٨١) لا نفقه لها في هذه العدة إن جاءت الفرقة من قبلها وإلا فلها النفقة، كذا في المنح ^(١٨٢).

قوله: (وكذا الموجر ^(١٨٣))، أي: مثل الكبيرة في أن الزوج يرجع عليه بنصف المهر إن تعمّد الفساد.

قوله: (والوطئ بشبهة)، كالحلال صورته وطئت امرأة بشبهة فحبلت ^(١٨٤) وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبيّاً كان ابناً للوطئ بشبهة لا للزوج، ومثله صورة الزنا.

قوله: (قال لزوجته)، أي: قال في حقها فليست اللام لتعدية القول؛ وإلا لقال: أنت رضيعتي.

قوله: (ولو ثبت عليه)، فاعل ثبت ضمير يرجع على الزوج وضمير عليه^(١٨٥) راجع إلى القول، أي: ولو ثبت الزوج على قوله هذه رضيعتي ودام وأصر عليه.

قوله: (ونحوه)، منصوب عطفاً على مقول قال.

قوله: (ومفاد)، قال في الصغرى: هذا دليل على إنها لو أقرت بالثلاث من رجل حل لها أن تزوج نفسها منه، انتهى. لأنّ الطلاق في حقها ممّا يخفى لاستقلال الرجل به، فصَحَّ رجوعها، كذا في النّهر^(١٨٦)، وقوله: (لأنّ الطلاق في حقها مما يخفي) يدل على أنّ قول الصغرى حلّ لها أن تزوج نفسها منه، أي: في الحكم أمّا فيما بينهما^(١٨٧) وبين الله تعالى [فلا]^(١٨٨) يحلّ لها ذلك إذا^(١٨٩) كانت عالمة بالثلاث.

قوله: (لا يسعها المقام معه)، أي: لسماعها شهادة الشّاهدين.

قوله: (ولا قتله)، أي: لأنّ الحكم لم يتصل بهذه الشهادة.



قائمة الهوامش و المراجع

- (١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي: ٦٣/٤؛ والأعلام للزركلي: ٢٩٤/٦.
- (٢) ينظر: خلاصة الأثر: ٦٣/٤.
- (٣) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢١٠/٦؛ وخلاصة الأثر للمحبي: ٦٣/٤.
- (٤) ينظر: الأنساب للسمعاني: ١٧٤/٤؛ وخلاصة الأثر للمحبي: ٦٣/٤.
- (٥) ينظر: خلاصة الأثر للمحبي: ٦٣/٤.
- (٦) ينظر: مشيخة أبي المواهب الحنبلي للبعلي: ٤٠ - ٤١.
- (٧) ينظر: خلاصة الأثر للمحبي: ٢٦٦/٣.
- (٨) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لأبي الفضل الحسيني: ١١٢/٢.
- (٩) ينظر: المصدر نفسه: ٨٦/٤؛ والأعلام للزركلي: ٤١/٦.
- (١٠) ينظر: سلك الدرر لأبي الفضل الحسيني: ١١٢/٤؛ والأعلام: ٣٠٤/٥.
- (١١) خلاصة الأثر للمحبي: ٦٣/٤.
- (١٢) وهو الشرح الذي وضعت عليه حاشية الإمام إبراهيم بن مصطفى الحلبي والتي نحن بصدد تحقيقها.
- (١٣) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعرية، ليوسف اليان سركيس: ٧٧٩/٢.
- (١٤) ينظر: خلاصة الأثر للمحبي: ٦٣/٤؛ وعرف البشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام، لمحمد خليل المرادي: ٨٢ - ٨٣.
- (١٥) ينظر: المصدر نفسه: ٨٢.
- (١٦) ينظر: المصدر السابق: ٨٣.
- (١٧) ينظر: المصدر السابق؛ والأعلام: ٢٩٤/٦؛ ومعجم المطبوعات ليوسف سركيس: ٧٧٩/٢.
- (١٨) خلاصة الأثر للمحبي: ٦٥/٤.
- (١٩) ينظر: سلك الدرر لأبي الفضل الحسيني: ٣٧/١؛ وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمحمد راغب الطباخ: ٩٢/٧.
- (٢٠) ينظر: سلك الدرر لأبي الفضل الحسيني: ٢٢١/١؛ وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي: ٣٩/١.
- (٢١) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي: ٣٩/١.
- (٢٢) القسطنطينية: ويقال قسطنطينة، هي عاصمة الدولة الرومية وهي دار ملك الروم، عمرها ملك من ملوك الروم يقال له قسطنطين الأكبر ثم انتقل إلى بزنطية وبنى عليها سورا وسماها قسطنطينية، بينها وبين بلاد المسلمين البحر المالح، والحكايات عن عظمها وحسنها كثيرة واسمها إسطنبول حالياً. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ٣٤٧/٤.
- (٢٣) ينظر: سلك الدرر لأبي الفضل الحسيني: ٢٧٢/١؛ والإعلام للزركلي: ٨/٢.
- (٢٤) ينظر: سلك الدرر لأبي الفضل الحسيني: ٣٨/١؛ وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي: ٢٤٠/٣.
- (٢٥) هو الشيخ صالح بن رجب المواهي الحلبي القادري، ولم أقف على ترجمة له، ولا عن الرؤيا، وقد نقلت اسمه من ترجمة ولده، محمد بن صالح بن رجب المواهي، (ت/١٠٥٢هـ). ينظر: سلك الدرر لأبي الفضل الحسيني: ٥٠/٤.
- (٢٦) المصدر السابق: ٣٨/١.
- (٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩/١؛ والأعلام للزركلي: ٧٤/١.
- (٢٨) ينظر: سلك الدرر لأبي الفضل الحسيني: ٦٧/١.
- (٢٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٢/١.
- (٣٠) ينظر: المصدر السابق: ٣٠/٣.
- (٣١) ينظر: الروض النضر في ترجمة أدباء العصر، لعصام الدين العمري: ١٧٢/٣.
- (٣٢) ينظر: سلك الدرر لأبي الفضل الحسيني: ٢٢١/١.
- (٣٣) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للميداني: ١٢٧٤.
- (٣٤) ينظر: ألفية السيرة النبوية- نظم الدرر السنية الزكية، لأبي الفضل زين الدين العراقي: ١١/١.
- (٣٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩/١.
- (٣٦) وهو محقق بعنوان (اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد)، بتحقيق العلامة محمد زاهد الكوثري.
- ينظر: الأعلام للزركلي: ٧٤/١.
- (٣٧) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤/١.

(٣٨) أبو أيوب الأنصاري: هو الصحابي الجليل خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار، أبو أيوب الأنصاري، المعروف باسمه وكنيته. وأمّه هند بنت سعيد بن عمرو، من بني الحارث بن الخزرج، وهو من السابقين، روى عن النبي ﷺ، وعن أبي بن كعب، وروى عنه البراء بن عازب، وزيد بن خالد، والمقدام بن معد يكرب، وابن عباس، وجابر بن سمرة، وأنس، وغيرهم من الصحابة، وجماعة من التابعين. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني: ١٩٩/٢.

(٣٩) سلك الدرر لأبي الفضل الحسيني: ٣٨/١؛ والإعلام للزركلي: ٧٤/١؛ وهديّة العارفين لإسماعيل باشا البغدادي: ٣٩/١. (٤٠) ينظر: سلك الدرر لأبي الفضل الحسيني: ٣٧/١؛ وإيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي: ٢٤٠/٣؛ وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمحمد راغب الطباخ: ٩٢/٧.

(٤١) ينظر: بحثنا هذا، ص ١٦.

(٤٢) ينظر: بحثنا هذا، ص ١٨.

(٤٣) ينظر: بحثنا هذا، ص ٢٣.

(٤٤) ينظر: بحثنا هذا، ص ١٦.

(٤٥) ينظر: بحثنا هذا، ص ٢٥.

(٤٦) ينظر: بحثنا هذا، ص ١٧.

(٤٧) وضع الناسخ البسملة هنا لأن كتاب الرضاع كان بداية الجزء الثاني.

(٤٨) في (أ): (كتاب)، وما أثبتته من (ب، ج، د).

(٤٩) الرضاع لغة: مص الثدي مطلقاً. الصحاح للجوهري: ١٢٢٠/٣، مادة (رضع).

اصطلاحاً: مص الرضيع من ثدي الأمية في مدة الرضاع. التعريفات للجرجاني: ١١١؛ وأنيس الفقهاء للقونوي: ٥٤.

(٥٠) التّعريض: وهو خلافُ التّصريحِ مِنَ القَوْلِ يكون له وجهان من صدق وكذب. ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن

الأثير: ٢١٢/٣، مادة (عرض)؛ والقاموس الفقهي لسعدي أبو حبيب: ٢٤٧.

(٥١) زين الدين بن ابراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم، من أهل مصر فقيه وأصولي حنفي، كان عالماً محققاً ومكثرًا من

التصنيف. تفقّه على شرف الدين البلقيني، وشهاب الدين الشلبي، وغيرهما. أجاز بالإفتاء والتدريس وانتفع به خلائق،

من تصانيفه: "البحر الرائق في شرح كنز الدقائق"، و"الأشباه والنظائر"، وغيرهما، توفي سنة (٩٧٠هـ). ينظر: شذرات

الذهب لابن العماد: ٣٥٨/٨؛ والتعليقات السننية بحاشية الفوائد البهية للكنوي: ١٣٤؛ والأعلام للزركلي: ١٠٤/٣؛

ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ١٩٢/٤.

(٥٢) في (د): (التعريض).

(٥٣) (ولا مصّ) مكررة في (أ).

(٥٤) الوَجُورُ: (الدواء يوجَرُ - يوضع - في وسط الفم) الصحاح للجوهري: ٨٤٤/٢، مادة (وجر)؛ ومعجم لغة الفقهاء

لمحمد رواس قلعي: ٥٠٠.

(٥٥) السعوط: في اللغة: (الدواء يصب في الأنف). الصحاح للجوهري: ١١٣١/٣، مادة (سعط).

واصطلاحاً: (ما صب في الأنف ووصل للجوف). معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية لمحمود عبدالرحمن عبد المنعم:

٢٦٩/٢.

(٥٦) ينظر: البحر الرائق: ٢٣٨/٣.

(٥٧) ينظر: البحر الرائق: ٢٣٨/٣؛ والنهر الفائق لسراج الدين بن نجيم: ٢٩٨/٢.

(٥٨) القاموس المحيط للفيروزآبادي: ٦٣١، فصل الميم.

- (٥٩) ينظر: النهر الفائق لسراج الدين بن نجيم: ٢/٢٩٨.
- (٦٠) النهر الفائق لسراج الدين بن نجيم: ٢/٢٩٩ - ٣٠٠.
- (٦١) وهو كذلك في النهر الفائق: ٢/٣٠٠، بلفظ العيون.
- (٦٢) الأصح: معناه أن في المسألة خلافاً ضعيفاً. وهو من ألفاظ الترجيح المستعملة في الفقه، والمشهور عند الجمهور أن الأصح أقوى من الصحيح لاشتماله على زيادة في معنى الصحة. لأنه على وزن أفعال، وهو للدلالة على التفضيل.
- ينظر: رد المحتار لابن عابدين: ١/٧٣. وعقود رسم المفتي لابن عابدين: ٨٦. والمذهب الحنفي مراحل وطبقاته لأحمد النقيب: ١/٣٧٠.
- (٦٣) النهر الفائق: ٢/٢٩٩.
- (٦٤) في (ج): (ولا).
- (٦٥) ينظر: تبين الحقائق للزليعي: ٣/٤٥؛ والبنية شرح الهداية للعيني: ٥/٢٦١.
- (٦٦) الموقوف: ما أضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير، وسواء كان متصلاً أو منقطعاً، ويسمى فقهاء خراسان المرفوع خبراً، والموقوف أثراً، وعند المحدثين يسمونه أثراً، ومنه الصحيح والحسن والضعيف، ولا يثبت العمل به إلا إذا كان له حكم المرفوع. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: ١١٧ - ١١٨؛ وتيسير مصطلح الحديث للطحان: ١٦٦.
- (٦٧) زيادة من (د).
- (٦٨) المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من أقواله وأفعاله أو تقريره، أو صفة خلقية أو خلقية وسواء أكان متصلاً أم منقطعاً أم مرسلاً، مثل قال النبي أو فعل النبي، وسواء اتصل إسناده أم لا. ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر للسمعوني: ١/١٧٦؛ والوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شهبة: ٢٠٤.
- (٦٩) الرأي: (إجالة خاطر في رؤية ما يُريدُه بعبارة عن ظن قوي). معجم مقاليد العلوم للسيوطي: ٦٧.
- (٧٠) الاستدلال: طلب معرفة الشيء من جهة غيره، أو هو ذكر الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس، أو من أحد الأثرين إلى الآخر. ينظر: أصول الفقه لابن مفلح: ٤/١٤٢٩؛ والتعريفات للجرجاني: ١٧.
- (٧١) (به)، سقطت من (ج).
- (٧٢) النهر الفائق: ٢/٢٩٩.
- (٧٣) في (ب): (ليتحقق).
- (٧٤) النهر الفائق: ٢/٢٩٩.
- (٧٥) في (أ): (لسلمنا)، وما أثبتته من (ب، ج، د).
- (٧٦) النهر الفائق: ٢/٢٩٩.
- (٧٧) في (د): (تزويج).
- (٧٨) هو أحمد بن عمر بن مهير الشيباني، أبو بكر المعروف بالخصاف، كان مقدماً عند الخليفة المهدي بالله، فلما قتل المهدي نهب فذهب بعض كتبه، وكان ورعا يأكل من كسب يده، وكان فاضلاً فارضاً حاسباً عارفاً بمذهب أصحابه، حدث عن أبي داود الطيالسي، ومسدد بن مسرهد والقعني، وعلي بن المدني، وغيرهم، له تصانيف منها: "أدب القاضي"، و"النفقات على الأقارب" و"الخارج"، وغيرها، توفي ببغداد سنة (٢٦١هـ). ينظر: الجواهر المضية للقرشي:

٨٧/١ - ٨٨؛ والأعلام للزركلي: ١/١٨٥.

(٧٩) الفتوى: يقال: أفناه في الأمر أبان له، وأفنى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء، ويقال: أفنت فلاناً رؤيا رآها إذا عبرتها له، وأفنته في مسألة إذا أجبتة عنها، ويقال: أفناه في المسألة إذا أجابه، والفتيا والفتوى والفتوى: ما أفنى به الفقيه. والمعنى الاصطلاحي: للإفتاء هو المعنى اللغوي وما تتضمنه من وجود مستفتٍ ومفتٍ وإفتاء وفتوى، ولكن بقيد واحد هو أن المسألة التي وقع السؤال عن حكمها تعتبر من المسائل الشرعية، وأن حكمها المراد معرفته هو حكم شرعي. ينظر: لسان العرب لابن منظور: ١٥/١٤٧ - ١٤٨، مادة (فتا)؛ وأصول الدعوة لعبد الكريم زيدان: ١٣٠.

(٨٠) تبين الحقائق للزليعي: ٢/١٨٣.

(٨١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) فقط.

(٨٢) أي: الحصفي في الدر المختار: ١/٢١٠.

(٨٣) في (أ): (تمت)، وما أثبتته من (ب، ج، د).

(٨٤) من قوله: (لا يجوز التداوي بالمحرم وظاهر المذهب....، وعليه الفتوى)، تكرر في (د).

(٨٥) في (ب): (الزيادة).

(٨٦) في (د): (صحيح).

(٨٧) قوله: (أحد نوعي الاجبار، وهو عدم الاجبار على الأرضاع، أمّا بالنسبة إلى)، سقط من (د).

(٨٨) زيادة من (د).

(٨٩) في (ب): (مدة).

(٩٠) في (أ): (الحريين)، وما أثبتته من (ب، ج، د).

(٩١) البحر الرائق لابن نجيم: ٣/٢٣٩.

(٩٢) الفتاوى البزازية لمحمد البزازي: ١/١٠٥.

(٩٣) ينظر: الأم للشافعي: ٧/٢٣٧؛ ومختصر المزني: ٨/٣٣٢.

(٩٤) في (ب): (بالابوية).

(٩٥) (ينصب النسب)، سقطت من (ب).

(٩٦) (عليك)، سقطت من (ب).

(٩٧) في (د): (وأخت).

(٩٨) في (ب): (ما).

(٩٩) ما بين المعقوفتين سقطت من (أ) فقط.

(١٠٠) في (أ): (أخت)، وما أثبتته من (ب، ج، د).

(١٠١) في (ج): (الأخرين).

(١٠٢) في (ج): (لأب).

(١٠٣) في (أ): (وحدة)، تصحيف، وأثبتته من (ب، ج، د).

(١٠٤) في (د): (أو).

(١٠٥) في (أ): (العناية)، وما أثبتته من (ب، ج، د)، وفي المصدر تبين الحقائق للزليعي: ٢/١٨٣، (قال في الهداية).

- وهو خطأ صوابه ما أثبتته من النسخ الثلاثة الغاية شرح الهداية للسروجي. ولم أقف عليه، وقد طبع حديثاً في (١٤ مجلداً)، وقد عزا هذا القول - لكتاب الغاية للسروجي - أيضاً القنوي في حاشيته على تفسير البيضاوي: ٩٢/٧.
- (١٠٦) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي: ١٨٣/٢.
- (١٠٧) ينظر: البحر الرائق لابن نجيم: ٢٤٠/٣.
- (١٠٨) ينظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين: ٢١٦/٣. نقلاً عن المنح.
- (١٠٩) في (أ): (عشراً)، وفي (د): (عشر)، وما أثبتته من (ب).
- (١١٠) في (أ): (الثالث)، وما أثبتته من (ب، ج، د).
- (١١١) (أولاد)، سقطت من (د).
- (١١٢) في (ب): (أخوة).
- (١١٣) في (أ): (إنها)، وما أثبتته من (ب، ج، د).
- (١١٤) البحر الرائق لابن نجيم: ٢٤١/٣.
- (١١٥) المصدر نفسه: ٢٤١/٣.
- (١١٦) النهر الفائق لسراج الدين بن نجيم: ٣٠١/٢.
- (١١٧) في (أ): (جدة بنت)، وما أثبتته من (ب، ج، د).
- (١١٨) (قوله)، سقطت من (ج).
- (١١٩) في (ب): (وأبو).
- (١٢٠) في (أ): (وأبو اعمتها، وأبو اخالها). وهو سبق قلم من الناسخ.
- (١٢١) في (د): (يقول).
- (١٢٢) البحر الرائق لابن نجيم: ٢٤١/٣.
- (١٢٣) فتح القدير لابن الهمام: ٤٤٦/٣.
- (١٢٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ٧٠٨/٢؛ والبحر الرائق لابن نجيم: ٢٤١/٣.
- (١٢٥) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله النحوي الأندلسي، ولد سنة (٦٠٠هـ)، أخذ عن ثابت بن محمد بن حبان الكلاعي، وأخذ عنه: ابنه بدر الدين محمد، وعلي بن العطار وغيرهما، كان إماماً في العربية واللغة، وضبط الشواهد مع ديانة وصيانة وعفة وصلاح، وكان مبرزاً في صناعة العربية، له مؤلفات منها: "التسهيل" و"الخلاصة" وغيرهما، توفي سنة (٦٧٢هـ). ينظر: طبقات الشافعية للإسنوي: ٢٥٠/٢؛ والبلغة في تراجم أئمة النحو للفيروزآبادي: ٢٦٩؛ وديوان الإسلام للغزي: ٢٣٩/٤.
- (١٢٦) في (أ): (المعني)، وهو تصحيف.
- (١٢٧) ما بين المعكوفتين سقطت من (أ) فقط.
- (١٢٨) في (د): (والتمر).
- (١٢٩) في (ب): (المعرفة).
- (١٣٠) في (د): (تمر).
- (١٣١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ٥٧٨؛ والبحر الرائق لابن نجيم: ٢٤١/٣.
- (١٣٢) في (أ): (وحماًلاً)، وهو خطأ، وما أثبتته من (ب، ج، د).

- (١٣٣) في (د): (بتعلق).
- (١٣٤) في (أ): (منهما)، وما أثبتته من (ب، ج، د).
- (١٣٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ٥٨١.
- (١٣٦) البحر الرائق لابن نجيم: ٢٤١/٣.
- (١٣٧) من قوله: (إلا أن يقال مراده التتويج...، يكون له أخ نسبي)، ساقط من (ب، د).
- (١٣٨) في (د): (أو لا).
- (١٣٩) في (ج): (الأب).
- (١٤٠) في (ج): (الأب).
- (١٤١) في (د): (مرضعتهما).
- (١٤٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) فقط.
- (١٤٣) في (ب): (يثبت).
- (١٤٤) في (د): (لثبت).
- (١٤٥) في (ج): (المقصود).
- (١٤٦) في (ج): (وهي الحاصلة بالوطئ في الفرج)، سبق قلم من الناسخ.
- (١٤٧) في (ب): (مس).
- (١٤٨) (قوله) سقطت من (ب).
- (١٤٩) (قوله) سقطت من (ب).
- (١٥٠) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)، وأثبتته من (ب، ج).
- (١٥١) (قوله: وكذا إذا استويا، أي: لبن المرأة وأحد المذكورات). سقط من (د).
- (١٥٢) في (أ): (المرأة)، وما أثبتته من (ب، ج، د).
- (١٥٣) (المسائل)، سقطت من (ب).
- (١٥٤) في (ب): (المرأتين).
- (١٥٥) البحر الرائق لابن نجيم: ٢٤٥/٣.
- (١٥٦) في (أ): (أما)، وما أثبتته من (ب، ج).
- (١٥٧) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري للحدادي: ٢٩/٢؛ والبحر الرائق لابن نجيم: ٢٤٥/٣.
- (١٥٨) البحر الرائق لابن نجيم: ٢٤٥/٣.
- (١٥٩) محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني بالولاء الحنفي، ولد سنة (١٣١هـ)، روى عن: أبي حنيفة وسفيان الثوري وغيرهما، وروى عنه: الشافعي، وأبو سليمان الجوزجاني وغيرهما، كان علامة العراق وفقهه ولي القضاء للرشيد بعد أبي يوسف، من آثاره: "المبسوط" و"الزيادات" و"الآثار" وغيرها، توفي سنة (١٨٩هـ). ينظر: تهذيب

الأسماء واللغات للنووي: ٨٠/١؛ وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٣٤/٩؛ وشذرات الذهب لابن العماد: ٣٢٢/١؛ ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٢٠٧/٩.

(١٦٠) علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، أبو الحسن برهان الدين المرغيناني الحنفي، ولد سنة (٥٣٠هـ)، تفقه على أبي حفص عمر بن محمد النسفي، وضيء الدين أبي محمد صاعد ابن أسعد وغيرهما، وروى عنه: محمد بن عبد الستار العمادي الكردي، وابنه محمد بن علي المرغيناني وغيرهما، كان حافظاً مفسراً محققاً مجتهداً أديباً، أقر له أهل مصر بأفضل والتقدم، وكان من أكابر فقهاء الحنفية، من تصانيفه "بداية المبتدئ" وشرحه "الهداية" وغيرهما توفي سنة (٥٩٣هـ). ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي: ١٠٠٢/١٢، ٤٢٤/١٤؛ والجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي: ٣٨٣/١؛ وتاج التراجم لابن قطلوبغا: ٢٠٧.

(١٦١) فتح القدير لابن الهمام: ٤٥٤/٣.

(١٦٢) (لا)، سقطت من (ج).

(١٦٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) فقط.

(١٦٤) ينظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام لملا خسرو: ٣٥٧/١.

(١٦٥) في (د): (وأما).

(١٦٦) البحر الرائق لابن نجيم: ٢٤٥/٣.

(١٦٧) في (ب): (يثبت).

(١٦٨) وهو: محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي شمس الأئمة، تفقه على عبدالعزيز الطواني، وتفقه عليه: محمد بن إبراهيم الحصري، وعثمان بن علي البيكندي وغيرهما، كان إماماً علامة حجة متكلماً فقيهاً أصولياً مناظراً، من مؤلفاته: "شرح السير الكبير" و"المبسوط" وغيرهما، توفي سنة (٤٨٣هـ). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي: ٢٨/٢؛ وتاج التراجم لابن قطلوبغا: ٢٣٤؛ والفوائد البهية للكنوي: ١٥٨ - ١٥٩.

(١٦٩) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشياخي زاده: ٣٨٧/١.

(١٧٠) (أو جينا)، سقطت من (ج).

(١٧١) في (أ): (يثبت)، وما أثبتته من (ب، ج، د).

(١٧٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم: ٢٤٥/٣.

(١٧٣) ما بين المعقوفتين سقطت من (أ) فقط.

(١٧٤) الجوهرة النيرة على المختصر القدوري للحدادي: ٢٩/٢.

(١٧٥) في (أ): (غزواته)، وفي (ج): (غزاته). وهو خطأ وما أثبتته من (ب)، وهو كذا في المصدر.

(١٧٦) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم: ٢٤٦/٣.

(١٧٧) ما بين المعقوفتين سقطت من (أ) فقط.

(١٧٨) في (د): (واللبن).

- (١٧٩) في (أ): (القرأو)، وهو تحريف، وما أثبتته من (ب، ج، د).
- (١٨٠) في (أ): (تلمزم)، وما أثبتته من (ب، ج، د).
- (١٨١) ما بين المعقوفتين سقطت من (أ) فقط.
- (١٨٢) ينظر: البحر الرائق لابن نجيم: ٢٤٩/٣.
- (١٨٣) في (د): (الموجرة).
- (١٨٤) في (أ): (فجلست)، وما أثبتته من (ب، ج، د).
- (١٨٥) في (أ): (وضمير يرجع عليه)، وهو سبق قلم من الناسخ.
- (١٨٦) النهر الفائق لسراج الدين بن نجيم: ٣٠٨/٢.
- (١٨٧) في (د): (بينها).
- (١٨٨) ما بين المعقوفتين سقطت من (أ) فقط.
- (١٨٩) في (د): (أما إذا).